بريطانيا

الدَّولة الثَّانية من دول محور الشر

لقد تَزعَّمت بريطانيا الاستعمارَ العالميَّ منذ منتصف القرن السادسَ عشرَ حتى منتصف القرن العشرين الميلاديِّ، وكانت السببَ الرئيسيَّ في المصائب والنكبات التي أصابت العالمَ العربيَّ والإسلاميَّ. وفي موضوع بحثنا هذا لا نريد أن نتحدّثَ عن تاريخها الأسود، ولكننا نُذكِّرُ القارئَ فقط كي لا ينسى أنَّ بريطانيا أحدثت في تاريخ العالَم العربيِّ والإسلاميِّ ما يَندَى له جبينُ الإنسانية في فلسطين، ومصر، والعراق، ودول الخليج العربيِّ، وإيران، والهند. ولكنا نؤكِّد على قضية واحدة من هذه القضايا؛ لأنَّها تركت فينا جُرحاً غائراً لا علاجَ له، وغَرستْ في خاصرة -بل في قلب- الأمَّة العربية والإسلامية خنجَراً طال نصلُهُ شغافَ القلوب، فالويل كلُّ الويل لكلِّ عربيٍّ ومسلمٍ يُحاول أن يتناسى ما صَنعته يدُ الغدر والخيانة البريطانية فينا؛ لأنها سبب جميع المشاكل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لدى الشعوب العربية والإسلامية، ليس سابقاً فقط، بل ولاحقاً حتى يومنا هذا، وخاصةً في قضية العراق.

لقد وظَّفت قدراتها وطاقاتها وحلفاءها وأصدقاءها من أجل خلق كيان صهيوني لليهود في فلسطين، التي أصرت أن تكون تحت حمايتها، حتى تسهل الهجرة اليهودية إليها، ولم تكتف بذلك، بل أصرت وبقوة على إصدار (وعد بلفور) عام 1916م، من أجل إنشاء الكيان الإسرائيليِّ على حساب الشعب العربيِّ الفلسطينيِّ الآمن في بلده، المتعامل مع كافة الديانات السماوية: المسيحية -واليهودية- بكلِّ مودةٍ ومحبة وتراحم. فقد وقفت إلى جانب هذا الكيان المصطنع بكلِّ ما أُوتيَتْ من قوة وتصميم، فقاتلت المقاومةَ الفلسطينيةَ بدلاً من اليهود، وسهَّلت لهم سُبُلَ الهجرة، وزوَّدتهم بالأسلحة والذخائر، التي كانت تفتقدها عناصرُ الثورات من الفلسطينيين منذ عام 1920م حتى عام 1948م؛ عام تقسيم فلسطين، وخلْق الكيان الجديد على الأراضي الفلسطينية. فكانت السببَ في خلْق الكيان الجديد، والسببَ الرئيسيَّ في مشكلة الشرق الأوسط، التي أصبحت مشكلةَ المشاكل على المستوى العالميِّ؛ بسبب انحيازها إلى جانب إسرائيل، ومساهمتها معها بشراء الأراضي وبناء المستوطنات.

بريطانيا المستعمرة تُحيلُ القضيةَ الفلسطينيةَ على الأمم المتحدة:

لَمَّا عَجَزت الحكومة البريطانيةُ عن القضاء على المقاومة الفلسطينية المتصاعدة، وعن تقويض الحركة الوطنية القائمة ضدَّ السياسية الاستعمارية والصهيونية خلال ثلاثين عاماً من انتدابها على فلسطين، وحاقَ الفشلُ بجميع جهودها ومساعيها لتحويل فلسطين إلى دولة صهيونية، رَأتْ أنْ تنقل قضيةَ فلسطين إلى الأمم المتحدة؛ بُغية الإجهاز عليها عن طريق هذه المنظمة الدولية، فأصدر وزيرُ خارجيتها «آرنست بيفن» في تشرين الثاني(نوفمبر) 1945م بياناً، أعلن فيه: أنَّ حكومته عازمةٌ على نقل قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة لوضع فلسطين تحت وصايةٍ دولية.

لكن الحكومة البريطانيةَ لم تَشرَعْ بنقل القضية إلى الأمم المتحدة في ربيع 1947م إلاَّ بعد مرور 18 شهراً على تصريح وزير خارجيتها آنف الذِّكر، وكان الحافزَ لها على هذا التأجيل هو: حرصُها على تهيئة جوٍّ دولي مناسب للسياسة الاَستعمارية والصهيونية، وشعورُها بواجب تعزيز الكيان الصهيونيِّ في فلسطين، سواءٌ من ناحية عدد السكان، أو مساحة الأراضي، وإضعاف مركز العرب وموقفهم السياسيِّ والدوليِّ. ولذلك سمحت خلال مدة الثمانيةَ عشرَ شهراً باستمرارَ الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإلغاء الأنظمة والقوانين التي كانت قد وُضعت لتحديد انتقال الأراضي لليهود، وعملت من ناحية أخرى على إدخال الولايات المتحدة الأَمريكية؛ عن طريق تشكيل لجنة التحقيق البريطانية ـ الأَميركية المشتركة عام 1945م، فريقاً أساسياً في قضية فلسطين؛ للإفادة من نفوذها العظيم، وسيطرَتها على الأمم المتحدة[1].

ولهذا قرَّرت أن تنسحب من الميدان كدولة مُنتدَبة، على أن تعود إليه فيما بعدُ بشكلٍ يصونُ كرامتَها.

لماذا نقلت بريطانيا القضية إلى الأمم المتحدة:

الواقع أن نقل بريطانيا لقضية فلسطين إلى الأمم المتحدة كان لعبةً استعماريةً بارعةً، خَفِيَت أغراضُها وأهدافُها على بعض الساسة من العرب وغيرهم. فقد كان باستطاعة بريطانيا حَلَّ قضية

(1) انظر: عارف العارف، النكبة، جزء أول: ص7.

فلسطين دون حاجة إلى رفعها إلى الأمم المتحدة؛ لأنها قضية قائمة بين العرب والإنجليز، وانقضى على قيامها 27 عاماً قبل تشكيل الأمم المتحدة، ولكن بريطانيا المُصمِّمةُ على تحويل فلسطين إلى دولة صهيونية؛ تحقيقاً لأغراضها الاستعمارية والأغراض الصهيونية، أرادت أنْ تُحقِّق سياستَها عن طريق الأمم المتحدة مدفوعةً إلى ذلك باعتبارات، منها:

1ـ إنَّ قراراً تصدره الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين تكون له قيمة دولية كبرى لتنفيذه، ويُلزِمُ دولاً كثيرة بتنفيذه.

2ـ إنَّ بريطانيا تستطيع أنْ تتخذَ من قرار دوليٍّ تُصدرُه الأممُ المتحدة بشأن فلسطين، ذريعةً لتَخلُصَ نهائياً من وعودها للعرب وواجباتها نحوَهُم، المنصوصِ عليها في صَكِّ الانتداب نفسه.

3ـ إنَّ العرب والمسلمين لا يُقرُّون أيَّ عمل تقوم به بريطانيا فيه ضررُ فلسطين وشعبها العربيِّ، كتقسيمها، وتشكيل دولة يهودية فيها. ولبريطانيا ارتباطاتٌ وعلاقاتٌ سياسيةٌ واقتصاديةٌ مع العرب والمسلمين، فكانت حَذِرةً من اتخاذ أيِّ إجراء حاسم بشأن فلسطين يؤدي إلى إغضابهم، وكانت تريد استصدارَ قرارٍ دوليٍّ تتوارى خلفَهُ.

4ـ إنَّ بريطانيا كانت تَحرصُ دائماً على إدعاء البراءة من أنها المسؤولةُ عن كارثة العرب في فلسطين، وتَرُدُّ أسبابَها إلى المؤامرات والسياسات الدولية التي تتحمَّل بزعمها مسؤوليةَ ما يجري في فلسطين. فصدور قرار بشأن قضية فلسطين من الأمم المتحدة، يُحقِّقُ لبريطانيا رغبتَها، ويُلقي بالمسؤولية على الأمم المتحدة[1].

بَيْدَ أنَّ ثمةَ أسباباً أخرى غير هذه، كان لها تأثيرُها الهامُّ والمباشرُ على عملية نقل النزاع العربي ـ الصهيونيِّ إلى أروقة الأمم المتحدة، منها:

آ ـ النتائجُ التي تَمخَّضت عنها الحربُ العالمية الثانيةُ، وتأثيرُ هذه النتائج على القرار البريطانيِّ، كالضجَّة الكبرى التي استغلَّها الصهاينة، ومَن هم وراءَ الصهيونية من دول الاستعمار الغربي، والولاياتُ المتحدة الأمريكيةُ في الطليعة، حتى أن الإتحاد السوفييتيَّ

(1) انظر: مجلة فلسطين ـ إصدار المكتب الدائم للهيئة العربية العليا في نيويورك عدد: 1 ديسمبر 1961م: ص4.

نفسَه ساهم في صُنع هذه الضجَّة واستثمارها، وهي ما زعم عن عمليات إبادة جماعية قام بـه النظام النازيُّ في أوروبا، الأمرُ الذي حَظِيَ بتعاطف كبيرٍ مع أهداف الحركةً الصهيونيةِ من إيجاد ملجأ ـ وطن قوميٍّ ـ في فلسطين.

ب ـ مسؤولية بريطانيا الدوليةُ؛ بوصفها دولةً منتدَبةً على فلسطين بموجب صَكِّ الانتداب الصادرِ عن عُصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وإزاءَ هذه المسؤولية لم يكن لبريطانيا معها حريةُ الانفراد والتصرُّف إلاَّ بالعودة إلى عُصبة الأمم، أو أية هيئة دولية تقوم مَقامَها، علماً بأنَّ عُصبة الأمم المتحدة انتهت، وأنهت مَهمَّتها في عام 1946م، أي: قبل تشكيل هيئة الأمم المتحدة، وقبل تشكيل اللجنة الخاصة بالتقسيم.

ج ـ مما لا شكَّ فيه أنَّ بريطانيا خرجت من الحرب العالمية الثانية منهوكةً وضعيفةً، بل تابعةً للعملاق الجديد، الولايات المتحدة الأمريكية، التي أخذت تُمارسُ على بريطانيا مختلفَ أنواع الضغوط للاستجابة للأطماع الصهيونية، وللموازنة بين هذه الضغوط، ومصالح بريطانيا في العالَمَين العربيِّ والإسلاميِّ ووعودها لهما، لم يكن في وُسْعها إلاَّ أن تتخلَّص من كلِّ ذلك بإعادة القضية، أو رفعها للهيئة الجديدة، وفي ظنِّها ـ أي: بريطانيا ـ وباطنها أمرٌ كانت تطمع فيه، وهو أنْ يُعاد انتدابُ بريطانيا، أو وصايتُها فترةً أخرى على فلسطين، بحجة أنَّ الأطراف المَعنيَّةَ يَصعُبُ اتفاقُها على أيِّ حلٍّ وسَط. فضلاً عمَّا كان هنالك من خلاف مستتر بين بريطانيا وفرنسا، واستعماره للمشرق العربيِّ؛ بحيث تُخرجُ بريطانيا فرنسا من سوريا ولبنان، وتبقى هي في الجوار للدول الآتية: مصر، والأردن، والعراق، وفلسطين رغمَ الاستقلال الشكليِّ لهذه الدول العربية الأربع. فلمَّا حقَّقت بريطانيا رَغبتَها في تهيئة جوٍّ دوليٍّ مُلائم للاستعمار والصهيونية، أعلن وزيرُ خارجيتها «أرنست بيفن» أمام مجلس العموم البريطانيِّ في 18 شباط (فبراير) 1947م ما يلي:

«إنَّ حكومة صاحب الجلالة ليس لديها أيةُ سلطة في نطاق صَكِّ الانتداب، أن تُكافئَ العربَ أو اليهودَ بإعطاء البلاد إلى أيٍّ من الفريقين، . . وليس لها سلطةُ تقسيم البلاد بينهما. . ولذلك فإن النتيجة التي تَوصَّلنا إليها، أنَّ السبيل الوحيدَ أمامنا هو أن نَعرضَ المسألةَ لحكم الأمم المتحدة. وإننا سنسأل الأممَ المتحدةَ أنْ تُوصيَ بتسوية عادلة لهذه القضية، ولا ننوي أن نتقدَّم بأية توصية لأيِّ حلٍّ معيَّن».

ومما هو جديرٌ بالذكر؛ وفيه الدليلُ على مُراوغة السياسة البريطانية، أنَّ وزير الخارجية نفسَه، كان قد صرَّح رسمياً في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1945م: بأنَّ حكومتَه تَنوي أن تطلبَ من الأمم المتحدة وضعَ فلسطين تحت وصاية دولية. . . وبعد أن قامت الحكومة البريطانية باتصالات ومحادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى، قَدَّمت في 8 نيسان (أبريل) 1947م كتاباً إلى السكرتير العامِّ للأمم المتحدة «توتجيفيلي» تَضمَّنَ طلبين هما:

1ـ دعوة الهيئة العامة إلى عقد دورة استثنائية، من أجل تأليف لجنة خاصة لبحث القضية الفلسطينية، ووضع تقريرٍ عنها، ورفعه إلى الجمعية العامة في الدورة العادية المقبلة.

2ـ إدراج القضية الفلسطينية في جدول الأعمال في الدورة العادية المقبلة للجمعية العامَّة للأمم المتحدة.

وهذا التفسير الذي عُرف في الأوساط الدَّولية للأسباب التي دعت بريطانيا لإحالة القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتَّحدة، ولكنَّ الأوساط العربيةَ، وإنْ شئتَ فقل: مُعظمَها، فإنها تقول: إنَّ الخطوة كانت نتيجةَ خطَّة دَبَّرها البريطانيون بالاشتراك مع اليهود وبعض الهيئات الدولية، ليُنفِّذوا مشروعَ التقسيم، ذلكَ المشروعُ الذي وضعوا أساسَهُ قبل بِضعِ سنين.

الدورة الاستثنائية:

تلبيةً لطلب الحكومة البريطانية دُعيت الجمعيةُ العامةُ لعقد دورة استثنائية بتاريخ 27 نيسان (أبريل) 1947م، فأرسلت الدول العربيةُ وُفودَها إلى هذه الدورة، كما أرسلت الهيئةُ العربيةُ العليا لفلسطين وفداً مؤلفاً من السَّادة: «رجائي الحسيني، إميل الغوري، واصف كمال، هنري كتن، وعيسى نخلة».

وعندما افتتحت الدورةُ رسمياً في 28 نيسان (أبريل) 1947م، طلب الوفدُ البريطانيُّ أنْ يُقتصَرَ جدولُ أعمالها على تشكيل لجنة تحقيق. أمَّا الدول العربيةُ الخمسُ الأعضاءُ في الأمم المتحدة آنذاك، فإنها كانت قد تقدَّمت بتاريخ: 23 نيسان (أبريل) 1947م بطلب إدراجِ إنهاء الانتداب على فلسطين، وإعلانِ استقلالها في جدول الأعمال. وقدَّم الإتحادُ السوفييتي في

الجلسة الأولى للدورة الاستثنائية طلباً بإدراج تعيين لجنة تعمل على تحقيق استقلال فلسطين، وإلغاء الانتداب في جدول الأعمال. ونظراً لتقديم كلٍّ من الاقتراحَين: العربيِّ والسوفييتي في وقت متأخِّر، فإنَّ إقرارَ أيٍّ منهما كان يتطلَّب الحصولَ على ثلث أصوات الأعضاء المصوِّتين؛ حيثُ قاوم الإنجليزُ والأمريكيون وأنصارُهُم كلا من الاقتراحَين: العربيِّ والسوفييتي، فسَقَطا عند الاقتراع عليهما، وفاز الاقتراح البريطانيُّ بموافقة الأكثرية على تشكيل لجنة خاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين[1].

وتقدَّم وفدُ الاتحاد السوفييتي باقتراح يَقضي بإشراك ممثِّلي الدول الخمس الكبرى في اللجنة، لكنَّ اقتراحَه رُفضَ. وكانت حجةُ الولايات المتحدة هي: أنَّ وجودَ الدولَ الكبرى في هذه اللجنة قد يؤثِّرُ على وضع تقرير متحيِّزٍ، لكنَّ الحقيقية هيَ خوفُها من التغلغل السوفييتي.

أُطلق اسم (أنسكوب) على هذه اللجنة، وجاءت هذه اللجنة ضربةً لقضية العرب وفلسطين، وزوَّدت بتوصيات من أجل دراسة أحوال اليهود المشرَّدين في أوربا، والموجودين في مخيمات الاعتقال. بهذه الطريقة ربطت الجمعية العامةُ بين قضية فلسطين والمشكلة اليهودية العالمية، ومسألة اليهود المشرَّدين في أوروبا، وأبعدوا العربَ عن عضوية اللجنة أيضاً، وضمَّت ثمانيةَ أعضاء من الدولَ الغربية، مقابلَ دولتين أسيويتين، ودولة محايدة هي «يوغسلافيا»، وظهر التحيز واضحاً ضد العرب والفلسطينيين ـ رغم الاحتجاجات ـ وقاطعَ عربُ فلسطين اللجنةَ نهائياً، ورغم جميع المحاولات المناهضة للتقسيم، فقد حصل بالقوة بعدد: 33 صوتاً مع التقسيم، و: 13 صوت ضدَّ التقسيم، وامتناع: 10 دول عن التصويت، وغياب صوت واحد. وتقرَّر فعلاً صباحَ يوم: 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م، ووقع المحذورُ المخطَّطُ له منذ أمدٍ بعيد.

خلاصة قرار التقسيم:

لقد أعطى مَن لا يَملكُ إلى مَن لا يَستحقُّ، هذه سياسةُ القوة، بل سياسةُ محور الشر الحقيقيِّ:

---

(1) انظر إصدار المكتب الدائم للهيئة العربية العليا في نيويورك/ عدد: 1 ديسمبر 1961م: ص5.

آ ـ الدولة العربية : خَصَّص قرارُ التقسيم الظالم للدولة العربية المناطقَ التالية :

1 ـ الجليل الغربي : ويضمُّ مدنَ : الناصرة ، وعكا ، وشفا عمرو .

2 ـ المنطقة الجبلية : الممتدةُ من شمال مدينة جنين شمالاً ، إلى مدينة بئر السبع جنوباً ، ومن نهر الأردن شرقاً إلى سفوح الجبال غرباً في أقضيةَ جنين وطُوْل كَرْم واللُّدّ .
وتضمُّ المنطقةُ مدن : جنين ونابْلُس وطُوْل كَرْم وقَلْقيلية واللُّدَّ والخليلَ وأريحا ورامَ الله .

3 ـ أقسام من أقضية : المَجْدل ، وغزة ، وبئر السبع ، والفالوجة .

4 ـ مدينة يافا ، على أن يُبحث فيما بعدُ في مسألة الكرتون فيها ، وهو حيٌّ أكثريةُ سُكَّانه من اليهود .

ب ـ الدولة اليهودية : فقد خُصص لها بموجب قرار التقسيم ثلاثةُ أقسام من فلسطين هي :

1 ـ الجليل الشرقي : ويضمُّ مدينتَي : صَفَد وطبرية ، وبُحيرتَي : الحولة وطبريا ، وقضاءَ بَيْسان بأجمعه بما فيه مدينة بَيْسان نفسُها .

2 ـ أراضي الساحل الممتد من جنوب عكا شمالاً إلى المجدل جنوباً ، وتشمل هذه المنطقة : مرجَ ابنِ عامر ، وسهلَ عكاّ ، ومدينة حَيْفا وميناءَها الكبير .

3 ـ أقسام من أقضية المَجْدل ، وغزة ، وبئر السبع . باستثناء مدينة : بئر السبع ، وجميعِ النقب ، والعَقَبة ، وقسم من البحر الميت في نقطة (عين جدي) شمالاً .

جـ ـ المنطقة الدولية : نصَّ قرار التقسيم على إنشاء نظامٍ خاصٍّ ، يُديرُه مجلسُ الوصاية التابعُ للأمم المتحدة ، وذلك وفقاً لدستور خاص يضعه للمنطقة المدولة . أما حدود هذه المنطقة ، فقد حدَّدها قرارُ التقسيم :

فامتدت جنوباً فشملت : بيتَ لحم ، وشمالاً : شَمَلت قريةَ : شعفاط ، وغرباً شَملَت قريةَ : عين كارم ، وشرقاً شَملَت قرية : أبو ديس .

ولم تكن أقسامُ كلٍّ من الدولتين العربية واليهودية متلاصقةً ، فخُصِّصت لها ستُّ مَمرَّات ضيِّقة ؛ حيث تتقاطع الحدود .

ونصَّ قرارُ التقسيم على عقد معاهدة بين الدولتين العربية واليهودية لإقامة اتحاد اقتصاديٍّ بينهما، ومجلس اقتصاديٍّ مشترَك، وصيانة حريةِ المرور والزيارة في الدولتين والمنطقة المُدوَّلة لجميع مواطني الدولتين والمقيمين فيها.

وقد عارض العربُ قرارَ التقسيم؛ مُستندين إلى: أنَّه لا يتَّفقُ مع القانون، ولا مع العدل، ولا مع مبادئ الديمقراطية، ولا مع رغبة السكان الأصليين لفلسطين، ويحَلٍّ عُصبة الأمم المتحدة بعد ذلك انتهت سلطةُ الإشراف التي كانت لها على الانتداب، وقد وُضعت الأماكن المقدسةُ الإسلاميةُ والمسيحيةُ ـ معظمها ـ تحت سيطرة الدولة اليهودية، بينما لم يُجعل مكانٌ واحدٌ من الأماكن اليهودية المقدَّسة تحت سيطرة الدولة العربية.

أما موضوع منطقة القدس المدوَّلة. وهذا ما يَهُمُّنا هنا.:

فقد كانت مساحتها: 175,504 دونماً، يَملكُ العربُ منها: 148,659 دونماً، واليهود 12,298 دونماً، والحكومة 6401 دونماً، وآخرون يَملكون 8506 دونماً.

ويبلغ عدد العرب في المنطقة المدوّلة: 105 آلاف نسمة، مقابل 10 آلاف يهوديٍّ.
وتَشمَلُ المنطقة المُدوَّلة مدنَ: بيت لحم، وبيت جالا، وبيت ساحور، و17 قريةً عربيةً مقابل قريتين يهوديتين فقط، وكان الغرض من قرار تدويل القدس إقامةُ نفوذ للدولتين الاستعماريتين: أمريكا، وبريطانيا، إضافة إلى جَعلها وكراً للتجسُّس على العرب والتدخُّل في شؤونهم، وجعل الأماكن المقدسةَ بما فيها المسجد الأقصى تحت سيطرة الإدارة الدولية.
والتدويلُ بهذا الشكل ـ المخطط له تخطيطاً دقيقاً ـ يعني: تهويدَ المنطقة شيئاً فشيئاً، وهذا ما حصل بالفعل.

التعليق على دور بريطانيا والتقسيم:

وهل أنَّ بريطانيا هي دولةٌ ديمقراطيةٌ حياديةٌ، أم هي دولةٌ منحازةٌ بأقصى درجات الانحياز لصالح إسرائيل، وهذا ما جعلني أُسمِّيها إحدى دول محور الشرِّ؛ لأنها خلقت أكبرَ مشكلة سياسيةٍ في منطقة الشرق الأوسط ولعدة قرون.

في هذا التعليق الوجيز، لا أريد أن أتحدثَ عن ردة الفعل العربية، ولا ردة فعل الجامعة العربية، ولا عن اللجان، ولا عن الحرب الإسرائيلية ـ العربية؛ التي انتهت بابتلاع قسم كبير من حصة الفلسطينيين بقرار التقسيم، نتيجةً للسياسات والقيادات الفاشلة عند الدول العربية، والخيانات ـ إنْ جاز التعبيرُ ـ، التي انتهت بتغيير خريطة فلسطين، وانتهت بوضع الضفة الغربية تحت وصاية المملكة الأردنية، وغزة تحت الوصاية العربية ـ المصرية.

لقد ظهر انحياز ـ دولة الشر ـ بريطانيا، منذ أن أحالت القضيةَ الفلسطينيةَ على الأمم المتحدة؛ التي كانت تسيطر عليها حليفتُها الولاياتُ المتحدة مع الدول الغربية أيضاً وعلى هذه الدول: فرنسا ـ بريطانيا ـ روسيا، بسبب حرصها على تعزيز الوجود اليهوديِّ ـ الصهيونيِّ من أجل إقامة دولة إسرائيل، بلعبة مدروسة غابتْ عن أنظار الساسة العرب ـ وللأسف متى كانوا حاضرين ـ؛ حيثُ كانت دائماً تدَّعي براءتَها، وعدمَ مسؤوليتها عن كارثة فلسطين.

وكان لديها حجةٌ معنويةٌ ثانويةٌ، بأنها خرجت من الحرب العالمية الثانية منهوكةَ القوى، مهيضةَ الجناح، ولا تستطيع أن تفعل شيئاً للفلسطينيين، بسبب ظهور الولايات المتحدة على المسرح بعد الحرب الثانية كعملاق قويٍّ لم يتعرض لخسائر تُذكر، قياساً على خسائر الدولة الحليفة، ولذلك أظهرت عَجزَهَا تحايلاً، لتُحيلَ القضيةَ إلى هيئة الأمم المتحدة صاحبة القرار الشرعيِّ لقضية، ومن هي الهيئة عند ذلك: إنَّما هي الولايات المتحدة ـ الأخطبوطُ الجديدُ في السياسية الدولية ـ لدرجة أن المسؤولين الأمريكيين ـ محور الشر الأول ـ استعملوا بأمر مباشَر من البيت الأبيض ـ من الرئيس «ترومان» بالذات ـ كلَّ أنواع الضغط المباشر وغير المباشَر للتأثير على البلدان الواقعة خارجَ العالَم الإسلامي، والتي عُرفت أنها مترددةٌ أو معارضةٌ للتقسيم، وليس ثمّةَ من شك في أن الضغط الأمريكيَّ هو الذي أدَّى إلى قبول تقسيم فلسطين. فكان قرار التقسيم كما قال الدكتور «ستيفن بنروز» الرئيس السابقُ للجامعة الأمريكية في بيروت ـ المنتقدُ لموقف واشنطن ـ: ((إنَّ المناورة السياسيةَ التي أدت إلى موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة نهائياً على تقرير أغلبية لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، إنَّما تُعد صفحةً من أسود الصفحات في تاريخ السياسة الدولية الأمريكية)). ولا شك أنَّ الضغط الأمريكيَّ هو الذي أدَّى إلى قبول توصية تقسيم فلسطينَ يوم 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م، وهذا ما سبب الانهيارَ الفظيعَ الذي تعرَّضت له

السُّمعةُ الأمريكيةُ في جميع أنحاء العالَم الغربيّ والعالَم الإسلاميِّ، ولم تَألُ بريطانيا جهداً في مُراوغتها، عندما طلبت إلى وزير خارجيتها أن يُصرِّحَ بأنَّ حكومته تنوي الطلبَ من الأمم المتحدة وضعَ فلسطين تحت وصاية دولية ـ بعد الاتفاقات السرية مع أمريكا والدول الأوربية الأخرى، حتى تُعدَّ عُدَّتَها لبحث القضية الفلسطينية وإقرار التقسيم بين العرب واليهود.

وبعد التلاعب المستمرِّ والضغط الدائم على لجنة (أسكوب) جاء القرار بالتقسيم كما خطَّطت له بريطانيا، وأشرفت الولايات المتحدةُ على التنفيذ، وتوظيف كافة إمكاناتها الكبيرة: السياسية، والعسكرية، والمالية؛ لإقرار التقسيم كما تريد مع حليفتها بريطانيا. بعد كل هذا ألاَ تستحقُّ هاتان الدولتانَ أن تَحصَلا على لقب «دول محور الشر في العالم».. !!؟

لم تكتف دولُ الإرهاب والإجرام بما صنعته في عملية التقسيم، بل راحت تخطط وتَدعَم ـ وليدَتَها الجديدةَ ـ؛ لانتزاع بعض المناطق الهامة والاستراتيجية من أراض الدولة العربية المقترحة في التقسيم.

لقد أعطى قرارُ التقسيم الظالمُ الأراضي الخَصْبةَ لليهود، وأعطاهم القسمَ الأكبرَ من الساحل مع أراضيه الخَصْبة أيضاً، وأضاف إلى ذلك النَّقَب الذي كان ـ حسب اقتراحٍ أوليٍّ ـ من نصيب الدولة العربية؛ لأنَّه جسرُ وصل بين مصر وبين فلسطين والدول العربية، ولكن «ابنَ غوريون» بعلاقاته الخاصة مع بريطانيا والولايات المتحدة، أصرَّ على أن يكون سهلُ النَّقَب ـ وإنْ كان صحراوياً ـ من نصيب اليهود؛ لأنه يريد أنْ يقطعَ صلةَ الوصل بين مصر وبين البلاد العربية، ليس ذلك فحسب، بل يريدُهُ ليكون مسكناً مستقبلياً لملايين اليهود بعد اكتشاف كنوزه الباطنية، وإعماره، والاستفادة من مساحاته الشاسعة.

ليت الأمر وقف عند هذا الحد، ولكنه تجاوزه إلى الطمع بالمنطقة المحايدة، والتخطيط من أجل الاستيلاء عليها، وكان اليهود يستعجلون ذلك قبلَ أن تَدخُّل الدولُ العربيةُ على الخط مع الفلسطينيين.. ولكن بريطانيا الماكرةَ الغادرةَ كانت تَعدُها، بأنها لن تتخلَّى عن تحقيق أية رغبة من رَغَباتها، وخاصّةً أنَّ سندَهُما القويَّ هو الولايات المتحدةُ؛ صاحبُ الإرادة الحديدية بإمكاناتها المتعددة، وقد أكدت بريطانيا وأمريكا لإسرائيل بأنَّ جميع ما تَصبُو إليه سوف يتحقق، ولكن عليها الانتظار والصبرُ؛ فالسياسة البريطانيةُ عُرفت

بتفوُّق كاسحٍ في هذا المجال، وطَمْأنت اليهودَ بأنَّ هذه المنطقة المحايدةَ، محايدةٌ اسماً. أمَّا من النَّاحية الفعلية فهي ستكون مراكزَ متقدمةً بين أراضي الدولة العربية، يعرفون منها تحرُّكات العرب، واتصالاتهم، وأهدافهم المستقبلية، أي: أنها أراضٍ للتجسُّس على العرب البُسَطاء، الذين يَجهلُوَن سياسةَ بريَطانيا وبُعدَ نظرِها في مثلِ هذه المواضيع.

حتى الأماكنَ المقدَّسةَ ـ تلاعبت فيها بريطانيا وأمريكا، فجعلت جميعَ الأماكن المقدَّسة عند اليهود تحت سيطرتهم المطلقة، حتى لا يحدثَ بسببها احتكاكٌ مع العرب؛ تحاشياً لوقوع المشاكلِ. أمَّا الأماكنُ المقدسةُ لدى المسلمين والمسيحيين فقد تُرك كثيرٌ منها في أراضي الدولة اليهودية، حتى تكون مفتاحاً مستقبلياً لدى اليهود، عندما تتحرَّك أطماعُهم إلى ما كان من حصَّة الدولة العربية.

هذه هي بريطانيا؛ مفتاحُ الشرِّ في الشرق الأوسط منذ أربعة قرونٍ ـ تقريباً ـ من الزمان، وما تزال كذلك حتى اليوم.

قراءة في مبررات ضرب العراق؛ من وجهة نظر بريطانيا، وسياسيين وكُتَّابٍ بريطانيين محترفين:

شئنا أم أبينا، فقد أصبح كلُّ من الهجوم على العراق، والإطاحة بـ«صدَّام حسين»، الموضوعَ الرئيسيَّ للجدل الحادِّ المُحتدِم داخلَ كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية، وأوربا.

وفي رأي الصقور: أنَّ «صدام» يُمثِّل خطراً ماحقاً ومُدمِّراً للعالم ـ لا أظن ذلك إلاَّ مبالغةً ـ وأنَّه لا بُدَّ من تنحيته على جناح السرعة بموجب عملٍ عَسكريٍّ أميركيٍّ فرديٍّ إذا دَعت الضرورةُ.

أمَّا حمائم السلام: فيعترضون، تأسيساً على حجَّة أخرى مَفادُها: أنَّ الحرب ضد العراق ربما اتسمت بالفوضى وارتفاع التكلفة، وربما يطول أمدها، إلى جانب تمسكهم بضرورة الحصول على دعم الأمم المتحدة، وتأييد التحالف الدولي الواسعِ قبل الإقدام على شنِّ أية حربٍ ضد العراق.

ومع أن الطرفين ظَلاَّ يتقاذفان الحُجَجَ والآراءَ على جانبَي الأطلسيِّ، إلاَّ أنَّ الوقت **لا يزال** مبكراً للجزم بمن سيُكتب له النصر.

أما من داخل إدارة «بوش» فيتصدَّرُ ثلاثيٌّ الصقور المعروف بـ: «ديك تشيني» نائب الرئيس، «دونالد رامسفيلد» وزير الدفاع، «كوندوليزا رايس» مستشارة الأمن القومي الدعوةَ للحرب و دَقَّ طبولها. وخلف هؤلاء تقف جُوْقةٌ من المحافظين الجُدُد واليمينيين المُوالين لحزب الليِّكود الإسرائيليِّ داخلَ وخارجَ الحكومة، أبرزُ هؤلاء هم: نائب وزير الدفاع «بول ولفو فيتز»، ورئيس مجلس سياسات الدفاع «ريتشارد بيرل»، وكلاهما معروفٌ بآرائه اليمينية المتطرِّفة، ومشاعرِهما المعاديةِ للعرب، وتأييدِهما غيرِ المشروطِ لإسرائيل.

وفي حين عبَّرتْ كلٌّ من: روسيا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، وكندا وغيرها من الدول العظمى، عن مُعارضتها لحرب لا تقوم على أيِّ استفزاز واضح من جانب العراق، ورأتْ في حرب كهذه اعتداءً سافراً على دولة ذات سيادة ـ انفردت إسرائيلُ وحدَها مُمثّلاً في شخص رئيس وزرائها «آرييل شارون»، ووزير خارجيتها «شيمون بيريز» بحَثِّ الولاياتِ المتحدةِ على الإسراعِ بحرب العراق، وتوجيهِ ضربةٍ قاصمةٍ إلى ظهرِه.

وفي غضون ذلك انضم إلى حَلْبة النقاش ودعا إلى تَوخِّي الحذر عددٌ من كبار السياسيين والعسكريين السابقين من ذوي الوزن الثقيل، من أمثال: «جيمس بيكر»، و«نورمان شوارزكوف»، وأبطالُ حرب الخليج السابقة عام 1991م، و«ريتشارد هوبروك»: السفيرُ الأمريكيُّ لدى الأمم المتحدة إبَّان إدارة الرئيس «بيل كلينتون».

وعلى صعيد الإدارة فإن الرئيس «جورج بوش» لم يُعلن انضمامَهُ الكاملَ بعدُ إلى فريق الحرب، ولا يزال يُطلق التصريحات المُتضاربة؛ فهو يتحدّث تارةً عن المزايا العالمية لتغيير النظام العراقيِّ، ويُعلن تارةً أخرى أنّه لم يتَّخذ قراراً نهائياً بعدُ، وتارةً يؤكِّد أنَّه لن يتخذَ قراراً نهائياً قبل أن يستشير أعضاءَ الكونغرس وحلفاءَ أمريكا الدوليين.

وعلى نطاق العالَم بأسره عَلَت أصوات الدعوة، ومطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بأنْ تُقدِّم ما لديها من أدلة، وتُبرِّرَ الأسبابَ التي تدعوها لتدميرِ نظام الرئيس العراقيِّ «صدَّام

حسين» . . فأية أسباب قُدمت لتبرير تلك الحرب حتى الآن . . ؟ أكثرُ تلك الأسباب تواتراً : أنَّ «صدَّام حسين» يعملُ على تطوير أسلحة الدمار الشامل ، التي ربما يسعى بواسطتها إلى بسط نفوذه على منطقة الشرق الأوسط ، وفرض هيمنته على احتياطاتها النفطية الثمينة . . ؟

كما تُثار حجّةٌ أخرى متّفقٌ عليها ، تذهب إلى : أنَّ في إمكان تلك الأسلحة أنْ تجدَ طريقَها على نحو ما إلى أيدي الإرهابيين . وعليه فإنَّ توجيه ضربة وقائية للعراق يُعدُّ أمراً ضرورياً ، قبل أنْ تدخلَ تلكَ الأسلحةُ إلى حَيِّز الفعل العدوانيِّ . وكما يقول الصقور المتعجِّلون لشَنِّ الحرب : فإنَّ الزمن يتسرَّب كلَّ يوم .

كما ورد على لسان نائب الرئيس «ديك تشيني» في حديث له بتاريخ : 26 آب (أغسطس) المنصرم : ((لم تَعُد المبادئ الأمنيةُ القديمةُ ذاتَ طائل ؛ إذ يتعذَّرُ الاحتواءُ حين تكون هناك أسلحةُ دمار شامل بيد الطُّغاة المستعدِّين لتبادلها مع الإرهابيين ، وكما نعلم فإن الإرهابيين يعتزمون إيقاعَ إصابات كارثية هنا في أمريكا)) .

أما نُقَّاد هذه الآراء فيقولون : إنَّه لم يُقدَّم دليلٌ واحدٌ على امتلاك العراق للأسلحة النووية ، أو الكيميائية ، أو البيولوجية . كما لم يُقدَّم دليلٌ واحد على وجود علاقة للعراق بمجموعات إرهابية ، مثل : تنظيم القاعدة ، وغيره .

أضف إلى ذلك أنَّه في الإمكان ردعُ استخدام العراق للأسلحة غير التقليدية ؛ بالتهديد بردٍّ عسكريٍّ أشدَّ فتكاً في حال امتلاكه لها ، وهناك سببٌ آخرُ مختلفٌ جداً يُسمع هنا في الولايات المتحدة في إطار محاولة تبرير الحرب ، ألا وهو : الرغبةُ في حَفْز نَمط الديمقراطية الأمريكية وجَلبه إلى المنطقة .

وكما جاء في حديث «ديك تشيني» : فإنَّ الهدف الذي تَرمي إليه الولايات المتحدة : أن يكون عراقاً يتمتَّع بنظام حكم تعدُّديٍّ ، تَحْظى فيه الحقوقُ الإنسانيةُ الخاصةُ بمختلف المجموعات العرْقية والدينية بالاعتراف والاحترام . غيرَ أنَّ هذه الحجَّةَ يُبطلُها على أية حال سجلُّ الولايات المتحدة المُزدَوَج في أفغانستان ، إضافةً إلى تاريخها الطويل في دعم الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة في أمريكا اللاتينية وغيرها . . ؟

ومن بين الأسباب التي يَتحمَّس لها الصقورُ وإنْ لم يَجر التعبيرُ عنها عَلَناً إلاَّ فيما نَدرَ: الرغبةُ في حماية احتكار إسرائيل الإقليميِّ لملكيَّة أسلحة الدمار الشامل. ويُذكر هنا أنَّ إسرائيل، ومنذ تأسيس دولتها عام 1948م ظلَّت تسعَى دائماً لبسط هَيمَنتها علَى منطقة الشرق الأوسط بالوسائل العسكرية، ولكي يستمرَّ لها الانفرادُ بهذا الدور، فإنَّه لا يَجوز السماحُ لأية دولة عربية أنْ تَحُوزَ أسلحةً غيرَ تقليدية.

ذلك هو التعبير المباشر والبسيط عن حجة الهيمنة الإسرائيلية العزيزة على قلوب اليمينيين والاستراتيجيين المُوالين لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي نظر هؤلاء: فما إنْ تَتمَّ الإطاحةُ بنظام «صدَّام حسين» وتَحُلَّ محلَّه حكومةٌ موالية لأمريكا، فلن يطولَ بقاءُ الأنظمة الحاكمة في كلٍّ من: سوريا، وإيران المجاورتَين. وعندها سيُعادُ تشكيلُ الخريطة السياسية للمنطقة بأسرها، وستَحُلُّ الهزيمةُ بالراديكاليين والمتطرِّفين والمجاهدين العرب، وبالوطنيين الفلسطينيين. وعندها لن يكون هناك أثرٌ لأيِّ نوعٍ من أنواع المعارضة، وستكون الأرضُ قد مُهِّدت بالكامل لفرض نظامٍ للهيمنة الأمريكية ـ الإسرائيلية على المنطقة بأسرها.

هذا ويَسُودُ الاعتقادُ بهذا الضرب من فانتازيا الجغرافيا السياسية على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية بين أوساط الجمهور، الذي تَغذَّى على أطباق الدعايَة الدسِمة المُعادية للعرب، وأُغلقَت أمامَهُ كلُّ المَسارب والسُّبُل إلى المعلومات والمعرفة الموضوعيةَ بالمنطقةَ وتعقيدات الصراع فيها. ولكن لعلَّ أقوَى الأسباب الدافعة لحزب الحرب هذا هي: الرغبةُ في وضع اليَد على الاحتياطيات النفطية الضخمة للعراق.

ويَعتقدُ الصقورُ: أنَّ خطوةً كهذه ستؤدي إلى خفض اعتماد أمريكا على النفط السعوديِّ والسعودية؛ التي تزايد النظرُ إليها مؤخَّراً بصورة عدوانية، كما ثارت الحجَّةُ أيضاً بأنَّ السيطرة على موارد النفط ستُمكِّنُ الولايات المتحدةَ من فرضِ شروطها على مُنتقديها في كلٍّ من: أوربا، واليابان... ولكنْ كلُّ هذه الأسباب الواردة آنفاً لا تُمثِّل سوى مَبرِّرات متهافتة لضرب العراق. ومما يُلحَظ أنَّ الكثيرين توصَّلوا إلى قناعَة بأن إدارة «بوش» قد فَقَدتْ صوابَهَا جرَّاءَ التطاحنات والنزاعات الإيديولوجية الداخلية التي مَزَّقتها من جانب، وبسبب تضارب الأهواء والمنافسات الشخصية لأفرادها من جانبَ آخر، وفي مثل هذه الأوضاع فإنَّه يتعيَّنُ علَى العرب وأصدقائهم في الغرب أنْ يَبذُلُوا قُصارَى ما يستطيعون حتى يَردُّوا إلى الولايات المتحدة رُشْدَها وصوابَها قبل أن يَكبُوَ جوادُها نحو كارثة محققة.

التعليق:

الذي لا شكَّ فيه أنَّ وجهةَ النظر البريطانية هذه تدلُّ على نُضْجٍ كامل، ومعرفة حقيقية بمشاكل الشرق الأوسط بصورة عامة، ومشكلة الفلسطينيين - والإسرائيليين بصورة خاصة، والشيءُ المُلفتُ للنظر أيضاً هو: الوعيُ الثّاقبُ لمشكلة العراق مع أمريكا وبريطانيا وإسرائيل، هذا الوعيُ الذي يدلُّ على معلومات متكاملة تَمَسُّ قلبَ الحقيقية - بل كَبِدَها - بالنسبة لموضوع العراق، الذي شَغَلَ الرّأيَ العامَّ العالَميَّ في الشهور الأخيرة، والفضل الأولُ وبدون مُنازع بالنسبة لهذا يعودُ إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تُصرُّ على القيام بعمل عدوانيٍّ على العراق، حتى ولوا انفردت وَحدَها بذلكَ وخالفت قرارات الأمم المتحدة ومجلسَ الأمن.

وعلى الرغم من معرفتها عن هُوَّة الخلاف الفكرية بين آراء الصقور، وبين آراء حمائم السلام: الذين يرفضون آراءَ الصقور، ويَعتبرُونَها ظالمةً وقائدةً للفوضى؛ لأنَّ الحرب عندما تقوم تَسودُ الفوضى، وينتشرُ الرُّعبُ، ويَسودُ الانتقامُ، وهذا ما لا يريدُهُ حمائمُ السلام من القرارات والآراء المتسرعة لثُلاثيِّ الصقور - «تشيني» و«رامسفيلد» و«كوندا ليزا رايس» - المدَّعمين من المحافظين واليمينيين الجُدُد؛ المُوالين لسياسة «شارون» وحزب اللِّيكود الإسرائيليِّ. في حين اعتبرت كلٌّ من: روسيا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، وكندا، أنَّ ضرب العراق على الطريقة الأمريكية يُمثِّلُ اعتداءً سافراً على دولة ذات سيادة. ولكنَّ الظاهر أنَّ ضغط إسرائيل و«شارون» على سياسة «بوش» أقوى من ضغط الدول الكبرى الحليفة له.

إنَّ تصريحات نائب الرئيس «ديك تشيني» ونظريَّته في حرب العراق تعتمدُ على الخيال الواسع، وليس على الحقيقة والواقع، إنَّه يدَّعي أنَّ كارثةً سوف تُصيبُ الولايات المتحدة إذا وصلت أسلحةُ الدمار الشامل إلى الإرهابيين، ولا أعرفُ مَن يَقصدُ «تشيني» هنا بالإرهابيين، أغلبُ الظنِّ: أنَّه يقصد عناصرَ القاعدة وأنصارَ «ابن لادن». إذا كان هذا التقدير هو ما يَقصدُهُ «تشيني»، فإنه يكون قد وقع في خطأ كبير جداً؛ لأنَّ فلسفة «ابن لادن» وسياستَهُ دينيةٌ خالصةٌ، بينما سياسةُ «صدَّام حسين» - قوميةٌ واشتراكيةٌ خالصةٌ، فكيف يلتقي أقصى اليسار - «صدام» - مع أقصى اليمين - «ابن لادن».

هذا مع العلم أنَّه لم يُثبتْ ـ وأظنُّه لن يُثبتَ أبداً ـ وجودَ أيِّ صلةٍ بين «ابن لادن» وقاعدته، وبين «صدَّام حسين» وأنصارِ مائدته.

وإنني أعتقدُ جازماً: أنَّ رأيَ حمائم السلام هو الأقربُ إلى الحقيقة والواقع. فهم أولاً: لا يعتقدون وجودَ أسلحة دمار عند «صدَّام حسين» ـ ويقطعون متأكِّدين من عدم وجود أسلحة نووية عنده ـ ولكنهم بتفكير منطقيٍّ وعقلانيٍّ يقولون: لو افترضنا أن «صدَّام» يمتلكَ أسلحةَ دمارٍ شامل، فإنَّ خطرها لا يُشكِّلُ شيئاً بالنسبة لمَا تَملكُهُ الولاياتُ المتحدةُ الأمريكيةُ من أسلحة نووية، وصواريخَ عابرة للقارات، وقاذفات قنابلَ بعيدة المدى، وغواصات نووية، ومُدمِّرات استراتيجية. فيكفيَ «صدَّام» رَدْعاً إنذارٌ واحدٌ. بأنَّه: إذا استخدم أسلحةَ الدمارِ الشامل فسوف يُردّ عليه بالأسلحة النووية. فهل يستطيعُ بعد ذلك استخدامَ هذه الأسلحة..؟ ـ هذا إذا كانت موجودةً ولا أظنُّها موجودةً ـ. أمَّا نقلُ الديمقراطية إلى العراق، بواسطة الحرب والقتل ـ كما يريد «تشيني»، فإنَّ هذا يُقدِّمُ ظاهرةً سيئةً لا سابقةَ لها في العالم، وإذا كان كلام «تشيني» صحيحاً وصادقاً، فلماذا لا يَكُفُّ عن دعم الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة في أمريكا اللاتينية وهي مدعومةٌ من أمريكا، إلاَّ إذا كان المقصودُ: الديمقراطيةَ المزدوجةَ في أفغانستان..!!؟

إنَّ ما يريده الصقورُ ظاهراً غيرُ ما يَستبطنُونَه باطناً، إنَّ ما يريدونه حقاً هو ضربُ العراق؛ الذي قد يُفكِّرُ مستقبلاً، والتفكير غيرُ الواقع، إنَّهم يريدون في الحقيقة احتكارَ إسرائيل وَحدَها بملْكية أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية، وعدمَ السماح لأية دولة عربية أو إسلامية امتلاكَ هذه الأسلحة ـ من أجل أمن إسرائيل فقط ـ وليس لغير ذلك؛ لأنَّ الولاياتِ المتحدةَ تَعرفُ حقاً وعَدْلاً أنَّها في مأمنٍ أمينٍ من «صدَّام حسين» وغيره؛ بسبب بُعدها أولاً، وامتلاكها أسلحةً لا يَملكُها أحدٌ مثلُها لا في الشرق الأوسط، ولا في غيره، فيكفيها ردعاً أنْ تُنذرَ باستخدام السلاح النوويِّ حتى ينسحبَ من أمامها كائناً من كان..!!؟

أمَّا القولُ بأنَّ ضرب العراق وتغييرَ نظامه سوف يقودُ إلى تغيير أنظمة الحكم في كلٍّ من: سوريا وإيران، وتتغيَّرُ من تلقاء ذلك خريطةُ المنطقة بأسرها، وتَحُلُّ الهزيمةُ بالرَّاديكاليِّين والمتطرِّفين والمجاهدين العرب والوطنيين الفلسطينيين..؟

أما أنا فسأقول: إنَّ المؤمنين إيماناً كاملاً بعقيدتهم ـ كائناً ما كانت هذه العقيدةُ ـ لا أظنُّهم سيُهزَمون وبسرعة. وللتاريخ مؤشِّراتٌ عند الإرادة القوية والعزم والتصميم.. ولا أظنُّ أنَّ أمريكا قد نَسيَت خسائرَها الكبرى في كوريا، أو نَسيَت هزيمتَها المُنكَرةَ على يد ثُوار (الفييت كونغ) في فيتنام الشمالية.. مَن يقرأ التاريخَ جيداً، يَجدْ تَجاربَ الآخرين، ومَن لم يَتَّعظ بالتجربة، أو يَستَقِي من دَرْسِها، يكون جاهلاً أحمقاً بشؤون الحرب.

ولا تنسَ يا قارئي العزيز؛ أنَّ الدعاية الدَّسمةَ المُعاديةَ للعرب في أمريكا هي من صنع اللُّوبي الصهيونيِّ، واللُّوبي المسيحيِّ اليمينيِّ المتطرِّف، والَتي تُرغِّبُ الشعبَ الأمريكيَّ بتأييد الحرب والقتال ضدَّ الشرق أوسطيين: في العراق، وفلسطين. سيأتي يوم وتنكشفُ الحقيقةُ لهذا الشعب، وعند ذلك ستَحُلُّ لعنتُهُ على القيادات والإدارات والمسبِّبين لهذه الكوارث اللاأخلاقية؛ لأنَّ معرفة أسباب الصراع في المنطقة لها أبعادٌ كبيرةٌ، تحاول قياداتُ الولايات المتحدة حَجبَها عن معرفة أسباب الحقيقة بالنسبة للشعب الأمريكي.

وبما أنَّ العراق بلدٌ بترولي من الدرجة الأولى، واحتياطاتُهُ النفطيةُ تكاد تكون احتياطيَّ أكبر دولة في العالم، فيكون عندئذ من أقوى الأسباب التي تدفع الصقورَ للحرب، هي: الرغبةُ في وضع يد الولايات المتحدة الأمريكية على الاحتياطيات النفطية الضخمة للعراق، إضافةً إلى زيادة إنتاجه الحالية إلى الحدود القصوى، من أجل لَجْم عنَان المملكة العربية السعودية، التي تُبدي سيطرةً قويةً على (أوبك) ـ بسبب ضخامة إنتاجها ـ، وسيطرتَها على الدول المتعاملة معها بزيادة الأسعار حسبَ رَغبتها. وبما أنَّ الولايات المتحدةَ لا تريد لأحد أنْ يَلويَ يَدَها أو يُعارضَها، فإنَّها وجدت بسياسة السعودية الجديدة خروجاً على المألوف المعتادة عليه ـ صداقةٌ بدون معارضة ـ ولذلك أوعَزَتْ هذه الإدارة إلى تعزيز موقف الصقور، ودقِّ طَبول الحرب ضدَّ الشرق؛ لأنَّ الغرب غربٌ، والشَّرقَ شرقٌ.

هذا ولا يَفوتُنا أنَّ الصراعات الحاليةَ داخلَ الولايات المتحدة تكاد تُقوِّضُ سُلطَتَها، وتَحرفُها عن الديمقراطية. لذلك وجدت أنَّ البديل الوحيدَ هو التوجُّهُ الخارجيُّ ـ حتى ولو كان عن طريق الحرب ـ للحفظ على الوضع الداخليِّ والأمن الداخليِّ، وإبقاء سلطة الرئيس في منأىً عن هذه النزاعات والصراعات.. حتى يَحلَّ موعدُ الانتخابات (سبب كلِّ هذه المشاكل).

رسالة مفتوحة إلى «توني بلير»، تاريخ: 1422/8/12 هـ - 8 /10/2001م، العفيف الأخضر:

السيد رئيس الوزراء: إنَّ تأكيدكم في الجزيرة، رداً على «ابن لادن»، بأنَّ حربكم هي على الإرهاب لا على الإسلام، مَرَّ - على الأرجح - على مسامع المشاهدين، كما يَمُرُّ المطرُ على ريش البط؛ لأسباب عديدة، ربَّما كان أهمَّها: التَّسمُّرُ عند أفكار وُضعت في مناخات مختلفة: مناخات الفتوح الإسلامية، وخاصةً الحربَ ضدَّ الصَّليبيِّين، والمَغُول، والتي يَستبطنُها الطفلُ في مدارس أرض الإسلام، ويُوصلُها الإعلامُ إلى الجميع، وهي ما تجعلُ الحوارَ مع الآخر حوارَ طرشان.

رهان رسالتي هو: نقلُ الحوار بيننا من المُجاملات، أي: التكذيب المُتبادَل، إلى المكاشفة الكفيلة بتشخيص أهمِّ أسباب سوء التفاهُم التاريخيِّ بين ثقافتَيْنا: الذي شَخَّصهُ بصدق متشائم «رديارد كيلبنغ»: الغربُ غربٌ، والشرقُ شرقٌ؛ ولن يَلتَقيا.

عسى اليوم أنْ يَلتقيَا في عالَم ما بعد 11 أيلول (سبتمبر) في شراكة اقتصادية، سياسية، علمية، تكنولوجية، وثقافية تُسرِّعُ تَلاقُحَ ثقافَتيهما، وتَشابُكَ مصالحهما؛ لأنَّ ذلكَ هو الطريقُ الملَكيُّ لمساعدة الشرق للانتقال إلى الحَداثَة، وتخليصهما معاً من كراهيتهما المتبادَلَة..

في مناقشة تلفزيونية، شَاركَ فيها السفيرُ «ريتشارد مورفي»، قلتُ له: إنَّ أخذَ الدرس من مأساة 11 أيلول (سبتمبر)، يتطلَّبُ تحقيقَ قَطيعَتَين خَلاَّقَتَين: قطيعة السياسة الأمريكية الشرق أوسطية مع نفسها لتَغدُوَ أكثرَ تطابقاً مع قرارات الشرعية الدولية المُعطَّلة منذ نصف قرن، وقطيعة العالَم العربيِّ مع خوفه من الحداثة.

إصرارُ وكيل وزارة الخارجية الأمريكية «غروسمان» على نفي أية علاقة للإرهاب بالنزاع الإسرائيليِّ العربيِّ لا يُبشِّر بخير.

أمَّا ما يدعوني إلى شيء من التفاؤل، فهو واقعُ: أنَّ الرأي العامَّ الأمريكيَّ والغربيَّ أدرك بعد 11 أيلول (سبتمبر) هذه العلاقةَ الحميمةَ، بل خرج من لا مُبالاته الأُسطورية الأمريكية، وعن الحلول المُمكنة لمشاكل العالم المتأخر.

بالتأكيد، حلّ نزاعات الشرق الأوسط المزمنة لن يكون دواءً لكل داء؛ لأن الإرهابيَّ «سايكوباتي» طليقٌ يستطيع دونما سبب عقلانيٍّ ارتكابَ أشدِّ الجرائم فظاعةً، لكنه ـ وهذا جوهريٌّ ـ سيجعلُ الإرهابَ معزولاً؛ إذاً بلا مُستقبل. والحالُ: أنَّ الإرهاب الإسلاميَّ يَملكُ اليومَ رأساً من التعاطف لدى قُطَّاع واسع من الشارع العربيِّ الإسلاميِّ. مَن يقول لكم من العرب المسلمين ما تَودُّونَ سماعَهُ، زاعمين أنَّ «ابنَ لادن» مَوتورٌ ولا شعبيةَ له. ليس كلامُهم دقيقاً. فيما خَصَّني: أرى العكسَ، وأعزو أسبابَ التعاطف مع الإرهاب إلى عواملَ عدة متشعِّبة، لعلَّ أهمَّها سايكولوجياً: أنَّ العمليات الانتحاريةَ، سواءٌ ضدَّ المدنيين اليهود، أو الأميركيين، تَغسلُ اليومَ وهمياً إذلالَ إسرائيل للعرب، ودعمَ الغربِ الأميركيِّ ـ البريطانيِّ لها.

«ابنُ لادن» يُعيدُ للشارع العربيِّ ثقتَهُ بنفسه، مثلما يُعطي مُخدِّرٌ قويٌّ السعادةَ لمُتعاطيه، وينسى العربُ، جمهوراً أو نُخْبةً، عجزَهُم المُزمنَ، ويأخذُ لهم بثأرهم من صانعي ذُلِّهم..

لو كانت فاجعةُ أيلول (سبتمبر) قد حلَّت بفرنسا لَمَا تعاطَفَ معها الشارعُ العربيُّ؛ لأنَّه لم يَعتبرها دارَ حرب، بل دارَ صلاح ـ حسب مُصطلحات فقه القرون الوسطى ـ. تفسيرُ هذا التحوُّل هو: أنَّ استقلال الجزائر، وخاصّةً إدانةَ «ديغول» لحرب 1967م جعل جُرحَ الإذلال الفرنسيِّ يَندمل.

الشارعُ العربيُّ يعيشُ اليومَ صراعات داخليةً مُمضَّةً بين انتمائه العميق إلى أُمّة ما أخَضعَتْ إلاَّ لبارئها الجبينَ، كما يقول نشيدُ الشرق بصوت «محمد عبد الوهاب»، ومُعايَنته اليومية الجارحة لإذلال إسرائيلَ لهذه الأُمَّة: التي لم يُهضَمَ بعدُ تاريخياً تَحولُّها من أُمّة فاتحةَ إلى أمةَ مفتوحةَ. هذه الفجوةُ الهائلةُ بين الماضي والحاضر، بين الفانتازم والواقع، تُشكِّلُ مَرْتعاً خَصْباً للدِّفاعات اليائسة من العجز النفسيِّ عن استبطان قِيَم الحَداثة، إلى التعاطف مع العمليات الانتحارية.

ما العملُ..؟

أفضلُ جواب صَدرَ عن رجل دولة غربيٍّ هو: ما قاله «جان بيار شوفينمان» للبرلمانيين الفرنسيين: لن تَغسلَ الشعوبُ العربيةُ إذلالَها الذي عُمُرُهُ قرنان إلاَّ إذا تَداركتْ تَأخُّرَها ـ ولن تَتداركَه ـ إلاَّ إذا ساعدَها الغربُ بقسوة على ذلك.

البدايةُ الواعدةُ هي بلا شك، حلُّ النزاعَين اللَّذَين يَصُبَّان يومياً الملحَ على الجرح النَّرجسيِّ العربيِّ: العراقيِّ، والفلسطَينيِّ. لقد آن الأوانُ لإيقاف عقابكم العراقيين المُعذَّبين بسبب حاكمٍ لم يَنتخبُوه ديمقراطياً، وهل يقبلُ المركبُ الصناعيُّ العسكريُّ الغربيُّ في النزاع العربيِّ ـ الإسرائيلي تطبيقَ نصيحة «جيمس بيكر» الماكيا فيلية: دَعهُم يَنزفُون حتى يَأسُوا من النصر ويَطلُبُوا التدخُّلَ. لفرض سلام الإذعان الإسرائيليِّ على الفلسطينيين، وعلى غرار (سلامِ فرساي) عام 1919م: الاستسلامُ بدون قيد أو شرط.

لا شكَّ أنَّ أطراف النزاع غَيرُ ناضجة لحلٍّ تفاوضيٍّ؛ لأنَّها جميعاً تفتقرُ إلى الشجاعة السياسية، وكلٌّ منها مُقيمٌ على فكرته الثابتة..

الإسرائيليون: مسكونون بخوف لا عقلانيٍّ عُمُرُه اثنان وخمسون قرناً، تهديمُ الهيكل للمرَّة الثالثة، هو ما جعلهم مهووسين بالأمن، أي: بالمستوطنات، والمواقع الاستراتيجية.
وبدورهم الفلسطينيون: لم يَنضُجُوا بعدُ لإقامة الحِداد على فلسطين الانتدابية.

أما البعثيُّون السوريُّون: فهم يُفضِّلون عدمَ رؤية الجَوْلان إلى الأبد، على رؤية العلَمِ الإسرائيليِّ يُرفرفُ على قلب العروبة النابضِ في دمشق ـ لا قدَّر الله تعالى ـ.

المَخرَجُ من هذه الدوَّامة: فرضُ حلٍّ على جميع الأطراف، يَستلهمُ قرارات الشرعية الدولية. فَرضتُمُ السلامَ على الجميع في: البوسنة، والهرسك، وكوسوفو، ومقدونيا، فلماذا لا تَفرضُونَه في الشرق الأوسط..؟ ربما لا شيء يَمنعُهُم من ذلك سوى سياسة: الكيل بمكيالين للإسرائيليين والعرب؛ التي جَعلتكُم مكروهين، وأفقدت قِيَمَ حضارتكم كَونيَّتَها ومِصداقيَّتَها.

كتب طالبٌ تونسيٌّ في بريد قُرَّاء إحدى اليوميات: قتلُ إسرائيليين وأمريكيين إرهابٌ، أما قتلُ فلسطينيين فمُجرَّد دفاعٍ شرعيٍّ عن النفس..!!

كما غفر العربُ لفرنسا سياستَها الاستعماريةَ بعد استقلال شمال إفريقيا، سيغفرون لكم تَواطُؤكم مع الاستيطان والاحتلال في الأرض العربية، إذا أعدتُم الجولانَ لسورية، وأقمتم دولةً فلسطينيةً قابلةً للحياة على معظم الضفَّة والقطاع، وعاصمَتُها القدس، وأُراهنُ على أنهم عندئذ قد يساعدونكم على اعتقال العناصر الإرهابية المطلوبة للعدالة.

إنَّ حلَّ نزاعات الشرق الأوسط ضروريٌّ، لكنَّه غيرُ كاف لاستقرار هذه المنطقة: التي لم تَعرف طوالَ خمسة آلاف عام إلاَّ فترات سلام قصيرة، تَزامَنت مع فترات الازدهار الاقتصاديِّ. إذاً: المطلوبُ شراكةٌ عربيةٌ ـ غربيةٌ ـ شرق أوسطية، تجعلُ مُعدّلات النُّموِّ الاقتصاديِّ تتفوَّق على مُعدّلات النموِّ الدِّيموغرافيِّ؛ لجَعل الشعوب تَقتطفُ مغانمَ السلام. وفي حالة العكس ستَيأسُ من السلام في آسيا ومن المستقبل، وتُصيخُ السَّمعَ للإسلاميين.

لقد حققت الصينُ في آسيا في عَقْدَين ما حقَّقته إنجلترا في قرنين.

الشرقُ الغنيُّ بالموارد الطبيعية والبشرية، بإمكانه تحقيقُ إنجاز مماثل إذا ساعده الغربُ على الدخول إلى الحداثة بسرعة، وقوة الدخول إلى الحداثة يعني: نزعَ فتيلِ قنبلة الانفجارِ السكانيِّ؛ المسؤولِ الأول عن الفقر والأُمِّيَّة ونتائجها الكارثية، بما فيها الإرهاب.

إنَّ تحديث التعليم الذي يُخرِّج اليومَ العاطلين والمُتعصِّبين بدلاً من عُمَّال الغد.

والمدرسةُ في العالَم الإسلاميِّ ما زالت تُعلِّمُ النَّشئ لاهوتاً، والمدارسُ الغربية تُدرِّسُ علوماً كونيةً، وتركت دراسةَ اللاهوت والدين للكنيسة. ثم ينتهي التقرير بعبارة: هذا دفترُ شكاوينا إذا انتصر السيناريو المتفائلُ بعد 11 أيلول (سبتمبر)، أمَّا إذا كانت الأخرى، وانتصر السيناريو المتشائمُ المُنذرُ بغرب أقلَّ ديمقراطيةً وأكثرَ عدوانيةً وعنصريةً فعلى الحضارة السَّلامُ.

التعليق:

أثبتُ هذه الرسالةَ في كتابي لإيجابيات وجدتُها فيها، وسلبيات أحببتُ أن أُجلِّيها أي: أوضِّحَها من وجهة نظري، مع احترامي لكاتب الرسالة؛ التي أعفيتُ نفسي من كتابة بعضِ كلماتٍ فيها؛ لأنَّها تُمثِّلُ انكساراً أخلاقياً ونفسياً للعربيِّ والمسلم بآنٍ واحد،

ولا أعرف لمَ لجأ الكاتبُ المعروفُ إلى أسلوب التعاطف والاستجداء من الحضارة الغربية، ولا أعلم لماذا إصرارُهُ أنَّ العالَم العربيَّ يخاف الحداثةَ.. ؟ علماً بأنَّ جميع وسائل الحداثة العالمية دخلت العالمَ العربيَّ من شرقه إلى غربه، ومن شماله إلى جنوبه، ولا تكادُ تجد فارقاً كبيراً في مظاهر الحداثة الخارجية والداخلية عمَّا في الغرب؛ فجميع أنواع العلوم والتكنولوجيا الحديثة دخلها العالمُ العربيُّ والإسلاميُّ من أوسع الأبواب، ثم يُناقضُ نفسَه عندما

يقول: بأنَّ لـ«ابن لادن» شعبيةٌ كبيرةٌ في العالم الإسلاميِّ. . ثم يقول: إنَّه بأعماله إنَّما يعطي مُخدِّراً قوياً ليُنسيَ العربَ نُخْبَةَ عجزهم المزمن، ويأخذَ لهم بثأرهم من صانعي ذُلِّهم. . ثمَّ يُعاتب «بلير» ويقول: لماذا تُعاقبون الشعبَ العراقيَّ بسبب حاكمٍ لم ينتخبوه. . ؟ فكيف يكون إذن قد وصل ديمقراطياً إلى سُدَّة الحكم.

نعم، إنَّ معظم رؤساء دول العالم الثالث يُنتخبون بنتائجَ مُذهلة، أي: بنسبة دائماً قريبة من 99,99٪، وقد يكون فيها تحريفٌ وتزويرٌ. . ولكنَّ الانتخاباتَ التي تَتمُّ في المُلَمَّات والظروف الاستثنائية، وأمام الأخطار الخارجية، فإنَّ الروح الوطنيةَ تجعلَ أبناءَ الشعب يتخلَّون عن خلافاتهم ليَصُدُّوا الخطرَ الخارجيَّ القادمَ ليَجثُمَ على قلوبهم، ولذلك، في هكذا حالات تكون نتائجُ الانتخابات غالباً صحيحةً، ولعمري لم أسمع طوالَ حياتي: أنَّ رئيساً يحصلُ على نسبة 100٪. . ؟ أمَّا في ظروف العراق وخَطر التدمير والاحتلال، فإنني أعتقد صحةَ النتيجة. . لأنَّه لا يخرج للتصويت إلاَّ الموافق على الرئيس بهذه الظروف، لذلك تكون النسبةُ عاليةً جداً، بسبب خروج الوطنيين والمؤيدين للاستفتاء، والنتائجُ تكون نسبتها بين الظاهرين للاستفتاء، والمستفتين فعلاً.

أما القول بأنَّ خوف الإسرائيليين ناجمٌ عن خوف لا عقلانيٍّ عُمُرُه 52 قرناً، وأن الهيكلَ دُمِّرَ للمرة الثالثة، لذلك أصبحوا مهووسين بالأمن. . ؟

إنَّ هذا الكلام مرفوضٌ جملةً وتفصيلاً، فلا خوفُهُم التاريخيُّ ولا تدميرُ هيكلهم هو الذي يُسيِّرُ استراتيجيَّتهم ألبَتَّةَ؛ لأنَّهم يتحرَّكون ويَقتُلون ضمنَ استراتيجية مدروسة ومُدعَّمة من الولايات المتحدة من أجل اقتلاع جذور الفلسطينيين من فلسطين، وإقامة دولتهم على كامل أرض فلسطين، وعاصمتهم الأبدية هي القدس، ولن يَقبلُوا بحدود جغرافية وضعية؛ لأنَّ هدفهم هو إقامةُ إسرائيلَ الكبرى، وما المزاودةُ باسم المستوطنات، أو الأمن إلاَّ ستاراً يُخفُون وراءَه مطامعَهُم اللامحدودةَ، بقيام دولتهم المعهودة حسب النصوص التوراتية المُحرَّفة.

أما القول بأنَّ إسرائيل إذا سمحت للفلسطينيين بقيام دولتهم على معظم الضفة والقطاع، فإن الفلسطينيين عند ذلك سيعتقلون العناصرَ الإرهابيةَ ويُسلِّمُونَهم إلى إسرائيل.

إنَّ هذا الكلام عقيمٌ وغيرُ سليم. فمتى كان المقاومُ المُدافعُ عن أرضه وشعبه إرهابياً حتى يُسلَّمَ إلى إسرائيل..؟

وكذلك تحليلُكَ الخاطئُ: بأنَّ الإرهاب نتيجةٌ للانفجار السكانيِّ.
إنَّ مساحة الوطن العربيِّ تستوعبُ 3 أضعاف سُكَّانه الحاليين بكل يُسر.
أما تعليقك بأنّ المدارس في العالَم الإسلاميِّ ما زالت تُدرِّسُ لاهوتاً..؟

أليس علمُ اللاهوت نَوعاً من العلوم، بل إنَّه العلمُ الرئيسيُّ في الكنائس المسيحية..!!
ألم تعلم بأنَّ أمريكا فيها ثمانون ألف كنيسة، وكلُّها تُدرِّس مادةَ اللاهوت..وتُرسِلُ كلَّ سنة 80 ألفاً من القساوسة لنشر الإنجيليَّةِ في كلِّ دول العالم..؟

ملف «توني بلير» العدوانيِّ - الشرِّير - على العراق:

واجه «توني بلير» رئيسُ الوزراء البريطانيُّ انشقاقاً في حكومته، عندما وَجَّه دعوةً إلى الوزراء لمناقشة احتمال المشاركة في ضربة عسكرية مُقبلة على العراق، ولإبلاغهم بمضمون تقرير طال انتظارُهُ حول المخاطر التي يُمثِّلُها الرئيسُ العراقيُّ «صدَّام حسين»..ونقل مسؤولون عن «بلير» قولَهُ - أثناء اجتماع الحكومة -: أنَّ ما من شكٍّ في وجود برنامج لتطوير أسلحة الدمار الشامل لدى الرئيس العراقيِّ «صدَّام حسين»، وأن الوضع قد ازداد سوءاً منذ مغادرة المفتشين الدوليين للعراق عام 1998م، ثم تابع قائلاً: إننا لا نتحدث عن بقايا تاريخية، ولكنْ عن برنامج متواصل. وأبلغ «بلير» الوزراءَ: أنَّه من الصواب التعاملُ مع العراق من خلال الأمم المتحدة، لكنَّ عدم التحرُّك ليس خياراً مُتاحاً.

وكانت وزيرةُ التنمية الدولية «كلير شورت» قبل أيام قد قالت - وهي من أشدِّ مُنتقدي التأييد الكامل الذي يُبديه «توني بلير» للسياسة المتشدِّدة للرئيس الأمريكيِّ «جورج بوش الابن» إزاءَ العراق -: إنَّه من الخطر تَبنّي تفسير يقوم على قسمة العالَم إلى رُعاة بقر وهُنود حُمْر، أو أنْ نكونَ نحن الأخيارَ وأنتم الأشرار؛ لأنَّ قسماً كبيراً من الرأي العام البريطانيِّ يُبدي معارضَتَه لمشاركة القوات البريطانية في أيِّ عملية عسكرية لا تَحُوزُ على موافقة الأمم المتحدة.

لكنَّ مُعارضي الحرب في الحكومة يُشكِّلون أقليّةً؛ حيثُ أعلن عددٌ من الوزراء الذين يَتولَّون حقائبَ رئيسيةً، كوزير الخارجية «جاك ستروه»، ووزير الدفاع «جيف هون»، تأييداً كاملاً لموقف «توني بلير» من ضرب العراق.

ولم تُدل «كلير شوت» وغيرُها من الوزراء بأيِّ تعليق لدى وصولهم إلى مقرِّ رئاسة الحكومة في «داينَنغ ستريت» للمشاركة في اجتماع الحكومة؛ الذي كان «بلير» قد تَعهَّد فيه: أنْ يُقدِّمَ خلالَه المزيدَ من التفاصيل عن البرامج العراقية المفترَضة أسلحةَ الدمار الشامل بصيغة تقرير أعدَّته رئاسةُ الحكومة، ومن المقرر أنْ يَتمَّ توزيعُ هذا التقرير قبل بدء جلسة خاصّة للبرلمان اليومَ؛ للبحث في المسألة العراقية، والتي لم يَتخلَّلها تصويتٌ على المشاركة في الحرب.

وأعلن مكتب «بلير» بأنَّ مُسوّدةَ قرار جديد لمجلس الأمن حول عمليات التفتيش على أسلحة الدمار العراقية. سيُقدَّم خلالَ أيام إلى الهيئة الدولية، وأضاف أنَّ القرار سيُحدِّدُ المطالبَ التي يجب على العراقَ الاستجابةُ لها. وقال مُتحدِّثٌ باسم «بلير» طلب عدمَ نشر اسمه: علينا التحلِّي بالصبر، ومراقبة كيفية تَقدُّم هذه الخُطُوات، لكنْ - ووفقاً لما أوضحَ رئيسُ الوزراء - فإنَّ السؤالَ هو: هل سنتراجعُ، ونَحن نعلمُ أنَّ «صدَّام حسين» يَملكُ أسلحةَ دمار شامل، أم علينا التعاملُ مع هذا الوضع.. !!؟. ووصف المتحدِّثُ التقريرَ عن المخاطر التي يُشكِّلُها البرنامجُ العراقيُّ بأنه: تقييمٌ خطيرٌ وجدِّيٌ للتهديد القادم من أسلحة «صدَّام» للدَّمار الشامل، وقال: إنَّ التقرير سيحتوي موادَّ استخباراتية، ولكنْ لم يُعطِ مَزيداً من التفاصيل (اب، رويترز، يوبي آي).

«توني بلير» يَعرِضُ مَلفَهُ على مجلس العموم:

تأتي تصريحاتُ «بوش» في أعقاب قيام رئيس الحكومة البريطانية «بلير» بعرض ملفٍّ أعدَّته أجهزةُ المخابرات البريطانيةُ على مجلس العموم، قال فيه: إنَّ برنامجَ أسلحة الدمار الشامل العراقيَّ «نشيط، ويجري توسيعُهُ»، ودعا «بلير» المجتمعَ الدوليَّ إلى توحيد الصفوف للتحقق من نزع أسلحة العراق، مُشيراً إلى: أنه لا يوجد أيُّ طرف يسعى لخوض صراعٍ عسكريٍّ.

وقال رئيس الحكومة البريطانية في مقدمة التقرير: إنَّ «صدَّام» مستمرٌّ في تطوير أسلحة الدمار الشامل، وتطوير قُدرته؛ لإيقاع أضرار حقيقية بالمنطقة وباستقرار العالم، وأوضح: أنَّ خُطَطَه

العسكريةَ تسمح له بتجهيز بعض أسلحة الدمار الشامل خلال خمسة وأربعين دقيقة من صدور أمر استخدامها. وجاء في التقرير: أنَّ الرئيس العراقي يُطوِّرُ مخزوناته من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وأنَّه مُستعدٌّ لاستخدامها.. وخَلَصَ «بلير» إلى أنَّه: «ما من شكٍّ في أنَّ العراق وجيرانَه سيكونون في وضعٍ أفضلَ دون الرئيس العراقيِّ «صدَّام حسين». واعتبر أنَّ الشعب العراقيَّ سيكون أفضلَ بعد تحريره من «صدَّام»، وأنَّه لن يندمَ أيُّ شخص على الإطاحة بالنظام العراقيِّ سوى «صدَّام» نفسه، على حدِّ تعبيره.. وكان مجلس العموم البريطانيُّ قد عَقدَ جلسةً طارئةً بشأن العراق، ويَعتزمُ عشراتُ النُوَّاب إعلانَ معارضتهم للعمل العسكريِّ عبرَ تصويت غير رسميٍّ. وقد أعلنت المعارضةُ البريطانيةُ رفضَها لفكرة تغيير النظام العراقيِّ بالقوة، وطَرحَ نُوَّابُها تساؤلاتٍ بشأن مدى ضرورة الحصول على تفويض من مجلس الأمن لتوجيه ضربةٍ عسكرية.

وجاء الردُّ العراقيُّ على لسان «عامر السعدي» المستشار بديوان الرئاسة العراقية، في مؤتمر صحفيٍّ عقدَهُ في بغداد: إنَّ بلاده ستسمح لمفتشي الأسلحةَ الدوليين بالدخول غيرَ المشروطِ لأيِّ موقعٍ يريدون تفتيشَهُ في العراق، بما في ذلك تلك التي أشار إليها في الملف الذي عَرضَهَ «بلير» أمام مجلس العموم البريطاني.

وقال «السعدي»؛ الذي يتولَّى ملفَّ التفتيش في الحكومة العراقية: إنَّ الاتهامات البريطانيةَ التي تقول: إنَّ العراق سيمتلك قُنبلةً نوويةً في غضون سنة أو سنتَين، «لا معنى لها». ووصفَ هذه الاتهامات: بأنَّها «خُزعبلاتٌ وأكاذيبُ سخيفةٌ» لَن تَصمُدَ أمام تحقيق يُجريه خبراءُ مستقلُّون. ودعا «بلير» إلى تقديم ملفِّه إلى مفتشي الأسلحة وخُبَراء الوكالةَ الدوليَّة للطاقة الذَرِّية، أو إرسال وفد من كبار الخبراء البريطانيين لتقييم الوضع على الأرض، وأكَّد أنَّ النظام العراقيَّ تَخلَّى نهائياً عن برامجه النووية.

أما «ناجي صبري» وزيرُ الخارجية العراقيُّ، فقد رفض مزاعمَ بريطانيا: بأنَّ العراق لديه أسلحةُ تدمير شامل، قائلاً: إنَّ «توني بلير» يلجأ إلى المبالغات والتهويل.

وقال «صبري» للصحفيين لدى مغادرته القاهرةَ في طريقه إلى دمشق: ((موقفنا الأساسيُّ هو: أننا مُستعدُّون لكلِّ ما يُتيحُ للمجتمع الدوليِّ وللأمم المتحدة التحقُّقَ من بُطلان هذه الاتهامات والتهويلات والمزاعم)).

وقال: ((إن الهدف من هذه المحاولات هو تبريرُ ما لا يمكن تبريرُهُ من نوايا عدوانية ضدَّ العراق، مؤكداً أنَّه لا توجد حاجةٌ لاستصدار قرار جديد من مجلس الأمن بخصوص عمليات التفتيش على الأسلحة في العراق))، وكان صبري قد اجتمع في وقت سابق مع الرئيس المصريٍّ «حسني مبارك» في القاهرة؛ حيثُ سلَّمه رسالةً من الرئيس العراقيٍّ «صدَّام حسين» تتناول الأوضاعَ في المنطقة.

وعَلِمَ مراسلُ (الجزيرة) في القاهرة: أنَّ العراق طلبَ من مصرَ التدخُّلَ لدى الأردن ودول الخليج لمنع تعاونها مع أيِّ هَجَمات أمريكية مُحتَملَة ضدَّه.. وطلبَ «صدَّامُ» في رسالته من مصرَ: بحثَ إمكانية عقد قمّة عربيةً مُصغّرةً لبَلوَرة موقف واضح ضدَّ التهديدات الأمريكية، واستصدار قرار مُلزمٍ لجميع الدول العربية برفض تقديم أيِّ مساعدات أو تسهيلاتٍ للتحرُّكات العسكرية المُحتملَة ضدَّ العراق.

هذا وقد كشفت مصادرُ بريطانيةٌ، عن اتصال هاتفيٍّ سريٍّ أجراه «توني بلير» مع «جورج بوش»، طالبهُ خلالَهُ: عدمَ شَنِّ هجوم على العراق دون الحصول على دعم دوليٍّ من خلال الأمم المتحدة. فيما أعلنت وزارةُ الدفاع عن قمة حرب بين «جيف هون» وزير الدفاع البريطانيٍّ، و«دونالد رامسفيلد» نظيره الأمريكيٍّ في واشنطن، في الذكرى الأولى لهَجَمات 11 أيلول (سبتمبر)، في وقت خالَفَ «إيان دنكن» زعيمُ حزب المحافظين المعارضُ، الرأيَ العامَ؛ بإعلان تأييده شَنَّ هجوم عسكريٍّ مُوجَّه بضربة إجهاضية حتى لا تُهدِّدَ الصواريخُ العراقيةُ بريطانيا.

وقال وزيرٌ لم يَذكُر اسمَهُ لـ(صاندي تلغراف): إنَّ «بلير» يَعتبرُ أنَّ بذل جهد أخير على الصعيد الدبلوماسيٍّ ضروريٌ للحفاظ على فرصة بناء تحالف دوليٍّ يُدعِّم حرباً ضدَّ العراق.. وأتت هذه المحادثاتُ في الوقت الذي ظهرت فيه خلافاتٌ بيِّن لندن وواشنطن الحليفَين التقليديَّين حول العراق. فـ: لندن ترى أنَّ الأولوية هي: عودةُ المفتشين الدوليين إلى العراق، فيما يبدو أنَّ واشنطن تسعى للإطاحة بنظام «صدَّام حسين» بأسرع ما يُمكن.

ووضعت صحيفة (الأوبزيرفر) المحادثات بأنَّها «قمَّة حرب» بين «هون» و«رامسفيلد»؛ سيبحثُ خلالَها اثنان من الأكثر تشدُّداً في الحكومتَين البريطانية والأمريكية خُطَطاً لتوجيه ضربة عسكرية للعراق.. وقالت الصحيفةُ: إنَّ زيارة «هون» للولايات المتحدة التي تتَّهمُ الرئيسٌ

العراقيَّ «صدَّام حسين» بالسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتعملُ على «تغيير النظام» هي إشارةٌ واضحةٌ على أنَّ التحرُّكَ عسكرياً ضدَّ دكتاتور العراق يأخذ الصدارةَ في جدول الأعمال.

وذكرت: أنَّ وزير الدفاع البريطانيَّ سيُلقي كلمةً في العاشر من سبتمبر الجاري، لكنها لم تُعط مزيداً من التفصيلات عن زيارته. ، وتابع قائلاً: إنَّ مصادر أجهزة المخابرات تشير إلى أنَّ «صدَّام حسين»، تعاونَ في الآونة الأخيرة مع كوريا الشمالية بهدف زيادة مدى صواريخه، وأنَّ الجيل الجديدَ من الصواريخ العراقية سيكون قادراً على إصابة أوروبا. ثم أردف يقول: إنَّ السؤال الوحيد الذي يتبقَّى هو: هل سيُقرِّرُ مهاجمةَ بريطانيا.. ؟ أعتقد ذلك.

ومضى زعيمُ المحافظين يقول: ((بإمكاننا الاختيارُ بين التحرُّك بشكل وقائيٍّ، أو التردُّد. غيرَ أنَّه على الجميع أن يُدركَ في حال التردُّد، فإنَّ الرابحَ الوحيدَ سيكون «صدَّام حسين»).

2002/2/9م

هذا وتتهمُ الولاياتُ المتحدة الأمريكيةُ وحليفتُها بريطانيا «صدَّام حسين» بالإقدام على سياسة جديدة تُقرِّبُه من الشعب، مُظهراً لهم حُبَّه وإخلاصَهُ، وقضاءَ حاجاتهم وقضاياهم بالشكل المناسب، ومن أجل ذلك أصدر قراراً بالعفو عن المساجين في العراق، بقرار أعفى بموجبه فئات من السجناء والعراقيين عن المُدَد المتبقية من محكومياتهم. ويتضمَّنُ القرارُ:

العفوَ عن كلِّ مَن أمضى سنةً في السجن إذا كان عليه حُكمٌ بالحبس دون خمس سنوات، ومن أمضى سنتَين إذا كانت المدةُ المحكومُ بها لا تتجاوز عشرَ سنوات، ومن أمضى خمسَ سنوات من مدة محكوميته، إذا كان الحكمُ عليه صَدر بمدة تتجاوز عشر سنوات.

واستثنى القرارُ من الإعفاء: المحكومين بالإعدام ممن تَمَّ تخفيضُ عقوباتهم إلى السجن المؤبد في السابق، والمحكومين في جرائم المُخدِّرات، والتجسس، والسَّرقة المقترنة بالقتل، وجرائم القتل، العَمد التي لم يَتمَّ دفعُ الدِّيَة فيها.

كما نصَّ على تخفيض الأحكام بالإعدام إلى السَّجن المؤبَّد، عدا الجرائم المذكورة.
ثم أصدر قراراً آخر، أخلى بمُوجَبه السجونَ العراقية تقريباً مَن المساجين.

وقد فسَّرت بريطانيا وأمريكا وإسرائيلُ، بأنَّ مثلَ هذه الحالات، يقوم بهـا «صدَّام» لكسب شعبيةٍ جديدةٍ، لزيادة قُدُراته بالاستعداد للحرب ضدَّ الدول المذكورة.. ؟

مناقشة في ملف «توني بلير» العدواني:

قد يقول قـائلٌ: ما أهميّةُ ملفٍّ «بلير» في موضوع العراق حتى يُناقَشَ في كتابٍ أو في مؤسَّسة، مع بُعده آلافاً من الكيلومترات عن أرض الحَدَث، وعـن بلاد «بوش» صاحبِ مشروع الضرب والتدميرِ وتغييرِ الأنظمة.

الجواب: على ذلك سهلٌ بسيطٌ. وليس ممتنعاً كما يقولون.:

ذلك أنَّ «بلير» يحاول أن يُعيدَ إلى بريطانيـا العجوز، دَوراً كبير على السـاحة العالمية التي سلبتها إياها الولاياتُ المتحدةُ، مُحاولةً بذلك أن تجعلَ مَن نفسها ـ ملكيةً أكثر من المَلكيِّين ـ أي: مُتحمِّسةً لضرب العراق وتغيير نظامه، أكثرَ ممـا تريدُهُ الولايات المتحدة الأقوى، صَاحبةُ الأمر والنهي والقرار في هذا الموضوع، ممَّا جعل الوزيرةَ «كلير شوت» المنتقدةَ لسياسة التأييد الكامل لـ «توني بلير»، المؤيِّد تأييداً كاملاً لسياسة «جورج بوش» الذي يُقسِّمُ العالَمَ مزاجياً إلى: رُعاة بقرٍ، وهنود حمر؛ لأنَّ معظم الشارع البريطانيِّ لا يؤيد سياسةَ «بلير» العمياءَ، التي تَجرُّ إلى حرب داميةٍ ضَروسٍ لا ناقة فيها لنا ولا جمل. والسببُ الرئيسيُّ بهذا النقد: أنَّ «بلير» ـ كما تقول «كلير شـوت» ومؤيدوها ـ: يُقدِّمُ برامجَ عراقيةً افتراضيةً عن أسلحة الدمار الشامل العراقية.. فمتى كانت بريطانيا تَبني سياستَها على افتراضات وهمية، وفلسفات خياليـة في عقـول السياسـيين البريطـانيين، ثـم إنَّ التقارير الإستخباراتيةَ الخارجيةَ لا تكفي وَحدَهـا لبناء سياسة دولية عليها، حتى أنَّ «توني بلير» نفسَه، عندما يُفكِّرُ جيداً في هذه الحرب تتناوبُهُ أفكارٌ متعددةٌ حتى جعلته يقـول: إنَّ السؤال هنا: هل ستتراجع، ونحن نعلَمُ أنَّ «صدَّام حسين» يَملكُ أسلحةَ تدمير شامل، أم علينا التعاملُ مع هـذا الوضع.. ؟ وهذا دليلٌ على عدم قناعته الكاملـة، سواءٌ كـان بالنسبة للأسـلحة، أو بالنسبة لتغيير النظام، أو بالنسبة للسياسة الخارجية العراقية بشكلٍ عامٍّ.

ثم يعود مرة أخرى مُناقضاً نفسَهُ بنفسه: إنَّ «صدَّام» مستمرٌّ في تطوير أسلحة الدمار الشامل ـ طبعاً بدون دليل ثابت ـ وتطويرِ قُدرته لإيقاع أضرار حقيقية بالمنطقة وباستقرار العـالم، لذلك هو

يرى من الأحوط والأفضل للشعب العراقيِّ وجيرانه أنْ يتخلَّصوا من «صدَّام حسين» ومن نظامه، ولن يندمَ أحدٌ على الإطاحة بالنظام العراقيِّ سوى «صَدَّام حسين» نفسه.

وعندما جاء الردُّ العراقيُّ على لسان «عامر السعدي» في المؤتمر الصحفي الذي عقده ببغداد وقال: إنَّ بلاده ستسمح للمفتشين بدخول العراق دخولاً غيرَ مشروط لأيِّ موقع؛ بدءاً من القصور الرئاسية، وانتهاءً بالمعسكرات العامة والخاصة، ردد آراءَهُ المعارضون البريطانيون رفضَهم لتغيير النظام العراقيِّ بقوة السلاح، واللجوء إلى هيئة الأمم ومجلس الأمن؛ للحصول على تفويض قانونيٍّ استناداً لقرار العراق الجديد بدخول المفتشين بحرية مطلقة ولأيِّ مكانٍ يريدونه.

ومن أجمل ما قاله «السعديُّ»: إنَّ الاتهامات البريطانيةَ للعراق بامتلاك أسلحة نووية خلال سنة أو سنتين، لا معنى لها على الإطلاق، وبكل أسف: إنَّها «خُزعبلاتٌ وأكاذيبُ سخيفةٌ» لن تَصمُدَ أمام تقارير الخبراء العالميين المستقلِّين.

وعلى الرغم من تأييد «بلير» الأعمى لسياسة «بوش»، فإنه نَصحَهُ بمكالمة هاتفية سرِّية يُطالبُهُ بعدم شَنِّ هجوم على العراق دون الحصول على دعمٍ دوليٍّ من خلال الأممِ المتحدة؛ لأنَّ بذل جُهد دبلوماسيٍّ ضروريٌّ جداً للحفاظ على بناء تحالف دَوليٍّ يُدعِّمْ ضربَ العراق. وإذا كنا نريد إقالةَ «صدَّام» بسبب دكتاتوريته فقط، فهذا الأمر مسبوقٌ بعشرات الحُكَّام الدكتاتوريين في العالم الثالث، وأكثر منه في دول أمريكا الجنوبية، فضرب واحدٍ لهذا السبب يُعتبرُ حجةً علينا لا حجةً لنا..؟

أما القول: بأنَّ الجيل الجديدَ من الصواريخ العراقية ـ بمساعدة فيتنام الشمالية ـ سيكون قادراً على إصابة أوروبا:

فهو كلام ضعيف يحتاج إلى دليل؛ لأنَّ العراق لا يَملكُ صواريخَ قديمةً ـ بسبب تدمير لجان التفتيش لها قبل 1998م، حتى يكونَ لديه صواريخ جديدةٌ..؟ ومتى كان كلام الظن والتسويف ـ كقولك: سوف ـ دليلاً وبيِّنة لذي لُبٍّ.

والأغرب من هذا ـ ولا أظنُّه إلاَّ من أجل التحريض ـ أنَّ وزير الدفاع البريطانيَّ «جيف هون» عندما سُئل: هل أنَّ «صدَّام حسين» سيُهاجم بصواريخه الجديدة بريطانيا، فيجيب: بأنه يعتقد ذلك، وكان جواباً جميلاً يتناسب مع السؤال: فالسؤال كان افتراضياً عن صواريخ عراقية جديدة، والجواب كان مَرِناً افتراضياً أيضاً بقوله: أعتقد ذلك.

وكان العجيبُ الغريبُ، ما جاء عن موضوع العفو الشامل والعام عن المساجين أنه فُسِّرَ في إطار الحصار والضغط والاتهام على العراق بأنَّه عندما يقوم بذلك، يحاول أن يُكفِّرَ عن سياسته الخاطئة ليكسبَ شعبيةً من جهة، ولزيادة قُدُراته القتالية من جهة أخرى. وصَدَقَ «الحارثُ بنَ عَبَّاد» عندما قال: ((عشْ رَجَباً تَجد عَجَباً)). أو عندما قالتَ الدولُ الأوربيةُ: إنَّ أمريكا، وبريطانيا، وإسرائيل يريدون حرباً فقط، أمَّا نحن: ((فلا ناقةَ لنا فيها ولا جمل)). والقولُ لـ«الحارث بن عبَّاد» أيضاً.

آراء وأقوالُ تُمثِّلُ بعضَ الدول في موضوع العراق:

جاء من لندن وعواصمَ عالميةٍ ـ وكالات الأنباء ـ عن موقف العراق من التهديدات الأمريكية ـ البريطانية ـ الإسرائيلية:

خريطة وبيانات نشرتها وكالة الأنباء الفرنسية عمَّا وصفتهُ بالسلاح العراقيِّ غير التقليديِّ: أكَّد العديدُ من الدول العربية والأجنبية، ضرورةَ قَبول العراق عودةَ المفتشين الدوليين، وسطَ آمال عربية أنْ يتوصَّلَ مجلس الأمن إلى قرار يَجمعُ الموقفَينَ: العراقيَّ والأمريكيَّ، والتأكيد: إنَّ رفض أيِّ قرارٍ للمجلس سيكون صعباً على أيِّ دولة. فقد أعرب «يوسف بن علوي» وزير الدولة للشؤون الخارجية العُمانية، عن أمَله في أن يتوصَّل مجلس الأمن الدولي إلى قرار حكيم يَجمعُ الموقفَين: الأمريكيَّ والعراقيَّ، لتجنيبَ المنطقة حرباً ثالثة، وكارثةً جديدةً. ثم أضاف: إنَّه لا يعتقد أنَّ قرار مجلس الأمن سيتضمَّن عملاً عسكرياً، ولكنه سيُحدِّدُ وقتاً نهائياً لعملية قبول العراق بعودة المفتشين الدوليين. وأوضح قائلاً: نحن نريد أنْ يُوافقَ العراقُ على عودة المفتشين حتى يتجنَّبَ الحربَ.

أما «مصطفى عثمان» وزير خارجية السودان، فقد أعربَ عن اعتقاده بأنَّ ضربة عسكريةً أمريكيةً ضدَّ العراق قادمةٌ، مؤكداً أنَّ الإدارة الأمريكيةَ نجحت ـ ربما بتدبير بريطانيٍّ ـ في تقنين

عمل عسكريٌّ مُرتَقَب ضدَّ بغداد، وجعله قضيةً شرعيةً دوليةً، بدلاً من كونه عملاً أمريكياً منفرداً. ثم أشار أيضاً إلى: أنَّ أمام العراقَ نافذةً ضيقةً لتفادي الضربة الأمريكيةَ المتوقَّعة، إذا سَمحَ بعودة المفتشين الدوليين عن أسلحة الدمار الشامل استجابة لدعوة الأمم المتحدة.

وفي الجمهورية العربية السورية: أكَّد «فاروق الشرع» وزيرُ الخارجية السوريُّ في كلمة أمام الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة: أنَّه لا يُوجد هناك أيُّ مُبرِّر لإشعال حرب جديدة في منطقة الشرق الأوسط. وأضاف: إنَّ ضرب العراق ـ الذي لم يَعُد يحتلُّ أراضي الغير ـ والسكوتَ عن استمرار الاحتلال الإسرائيليِّ للأراضي العربية منذ عام 1967م، هو الانحيازُ الأعمى، والرؤيةُ المُشوَّهةُ لحقيقة الوضع في الشرق الأوسط. وتساءل قائلاً: لماذا ينبغي على العالَم أنْ يطلبَ من العراق الامتثالَ لقرارات مجلس الأمن، في حين يسمحُ لإسرائيل بأنْ تكونَ فوق القانون الدوليِّ ـ أليس هذا هو المكيال بكيلين.. !!؟

وقال «الكسندر دوانر» وزير الخارجية الأسترالية: إنَّ السيد «ناجي صبري» في محادثاته معه، قال: إنَّ الجهود الدبلوماسيةَ لإقناع العراق بتنفيذ مطلب الأمم المتحدة، بشأن عودة مفتشي الأسلحة الدوليين قد تَفشَلُ. ؟ إلاَّ إذا طرأ تغيير جوهريٌّ على موقف العراقيين.. حدث فعلاً هذا التطور، وسَمحَ العراقُ للمفتشين العودةَ بدون قيد أو شرط، وأوضح: إذا بلَغنا النقطةَ التي تؤكِّد فيها الأممُ المتحدةُ، أنَّه على العراق الامتثالُ لمطالبها، ويقول العراق: إنَّه لا يريدُ ذلك، ستُطرحُ مسألةُ ما يجب على الأسرة الدولية أن تفعلَهُ.

ومن جانبه أعلن «نيك رحَّال» البرلمانيُّ الأمريكيُّ: أنَّه طلب أخيراً من المجلس الوطني ـ البرلمان العراقيِّ ـ الموافقةَ على عودة المفتشين الدوليين إلى العراق لنزع أسلحة الدمار الشامل، ثم أضاف: إنَّ إمكانية تَجنُّب الحرب وضمان السلام تكمُنُ في السماح لمفتشي هيئة الأمم المتحدة بالعودة إلى العراق، مؤكداً أنه أمرٌ مُلِحٌّ. ثم أردف البرلمانيُّ الأمريكيُّ، الذي يقوم بمهمة إنسانية في العراق: إنَّه يُشجِّع زُملاءَهُ في الكونغرس على بدء حوار مع المجلس الوطنيِّ العراقيِّ.

وفي لندن: نَسبتْ صحيفةُ (وول ستريت جورنال) الاقتصاديةُ، إلى كبير المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض: أنَّ الولايات المتحدةَ، قد تضطرُّ لإنفاق ما بين مائة إلى مائتي مليار دولار من أجل شَنِّ حربٍ على العراق.

وقال «لورانس ليندساي» رئيسُ المجلس الاقتصاديِّ الوطنيِّ في البيت الأبيض للصحيفة: إنَّ التكلفةَ القُصوى لمثل هذه الحرب ستكون ما بين: واحد واثنين بالمائة من إجماليِّ الناتج القوميِّ للولايات المتحدة. أي ما بين مائة ومائتي مليار دولار.

وانتقد «ألبير جوبيه» رئيسُ الحزب المحافظ الفرنسيُّ، و«ولف جانج شوابيل» مستشارُ مرشَّح حزب المحافظين «جيرهارد شرويدر»، رفضَ ألمانيا المتسرِّعَ والأُحاديَّ الجانبِ المشاركةَ في عمليات عسكريةٍ محتملَةٍ تُقرِّرُها الأممُ المتحدةُ ضدَّ العراق.

واعتبر رئيسا الحزبين: أنَّ «شرويدر» أضعفَ بموقفه الإتحادَ الأوربيَّ، مؤكِّدَين أنَّ الحلَّ المناسبَ للمشكلة العراقية لا يُمكنُ إيجادُهُ إلا داخلَ مجلسَ الأمن وهيئة الأمم المتحدة.

وفي طهران: أعلنت إيرانُ معارضتَها لأيِّ هجومٍ عسكريٍّ على العراق، وانتقدت الولايات المتحدةَ لأسلوبها المنفرد بشأن المشكلات العالمية، مثل: نزع السلاح وغيره. وقال «كمال خَرَّازي» وزيرُ الخارجية الإيرانية: إنَّ بلاده تريد أنْ يُنفِّذَ العراقُ قرارات مجلس الأمن، والسماحَ بعودة المفتشين؛ للسماح برفع العقوبات التي فُرضت عليه بسبب غزوه الكويتَ عام 1990م. وأضافَ: إنَّ هَجَمات 11 أيلول (سبتمبر) الإرهابيةَ كانت تحدِّياً للعالَم، غيرَ أنَّه حذَّر من أنَّ محاربة الإرهاب باستخدام العَنف سيؤدي إلى تفاقم الأمور.

وصرح «هيلين كلارك» رئيسُ وزراء نيوزيلندا: بأنَّ الوزراء وكبارَ المسؤولين سيجتمعون مرةً أخرى، لاتخاذ القرار النهائيِّ بشأن إيفاد عشرة أشخاص إلى فرق التفتيش الجديدة على الأسلحة في العراق، بعد موافقة العراق على عودة المفتشين بدون قيدٍ أو شرط.

القمة الفرانكوفونية ومشكلة الشرق الأوسط والعراق:

دعا إعلانُ بيروت الصادرُ عن القمة الفرانكوفونية التاسعة التي اختَتمتْ أعمالَها أمس، إلى الاستئناف الفوريِّ لعملية السلام في المنطقة على أساس المبادئ التي اعتُمدَت في (مؤتمر مدريد) وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأكَّد الإعلانُ دعمَ القمة لمبادرة السلام العربية التي تَمَّ تبنِّيها بالإجماعَ خلال القمة العربيةَ في بيروت، والتي تُعدُّ بكلِّ مُقوِّماتها، وخصوصاً: مبدأ الأرض مقابل السلام ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين، أفضلَ إطار للتوصُّلِ إلى حلٍّ عادلٍ وشاملٍ في منطقة الشرق الأوسط.

وعبَّرت القمةُ عن تضامنها الكامل مع لبنان وشعبه في الجهود الهادفة إلى مواجهة التحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. داعيةً إلى تأكيد دور الأمم المتحدة الأساسيِّ والمسؤولية الجماعية من أجل التوصُّل إلى حلٍّ للأزمة العراقية، وطالبت العراقَ باحترام الواجبات المُلقاة على عاتقه، مُعبِّرةً عن ارتياحها للقرار الرسميِّ الصادرِ عنه: بقبول العودة غيرِ المشروطة لمفتشي الأمم المتحدة.

وندَّد إعلانُ بيروت بانتهاك سيادة الدول الوطنية، وسلامة أراضيها، وبالاحتلال، وأعمال التدمير والنَّهب والاستغلال غيرِ القانونيِّ للمَصادر الطبيعية والثَّرَوات الأخرى، بالإضافة إلى انتهاك حقوق الإنسان.

وأكدت القمةُ دَعمَها لمنظمة الأمم المتحدة في بحثها عن حلول عادلة وسلمية لقمع هذه الانتهاكات، مُعبِّرةً عن قلقها إزاءَ استمرار العنف وتَفَشِّي الإرهاب، وتصاعد حدَّةِ الأزمات، والصراعات بكلِّ أشكالها، مُؤكِّدةً أنَّ الحوار بين الثقافات يُشكِّلُ شرطاً أساسياً مِنَ شروط البحث عن حلول سلميةٍ، ويسمحُ بمكافحة الاستعباد والتطرف والتعصب والإرهاب.

ودعت القمةُ إلى التعاون الوثيق بين الدول والحكومات بهدف تَدارُك مسألة الإرهاب ومكافحتها، مؤكدةً التزامَها الانضمامَ في أقرب وقت إلى كلِّ الاتفاقات الدَولية المكافحة للإرهابَ، وإلى تطبيق موادِّها، وإلى عقد اتفاقٍ عامٍّ وشاملٍ حول الإرهاب،

وأكدت احترامَ التدابير المتخَذة لمكافحة الإرهاب عبرَ المبادئ الأساسية لشرعة الأمم المتحدة، والوثائق الدولية المتعلِّقة بحقوق الإنسان والقانونِ الإنسانيِّ، وحقوقِ اللاجئين..

وركَّزت القمةُ على أهمية انتهاج الديمقراطية: التي تَتطلَّبُ الحوارَ على كلِّ مستويات المجتمع، والتزامِ تعزيز دور الفرانكوفونية لمصلحة ترسيخِ السلام والديمقراطية وحقوقِ الإنسان.

ودعا إعلانُ بيروت إلى الاهتمام بالدول الإفريقية، ودعمِ المبادَرات التي تَهدُفُ بشكل رئيسيٍّ إلى تعزيز السلام والأمن والديمقراطية، واحترامِ حقوق الإنسان في إفريقيا.

ورحَّب بسَرَيان مفعول تشريع روما حول محكمة الجزاء الدولية . وشدَّد على ضرورة الاهتمام بالحوار الثقافيِّ بين الشعوب، مع الاعتراف بالتنوُّع الثقافيِّ وخصوصيته، مُركِّزاً على قضية الاهتمام بالاقتصاد وتطوُّره عبرَ التضامن الذي يَخدم المجتمعاتِ والشعوبَ الأكثرَ ضعفاً؛ من أجل دفع التنمية المستدامة لهذه الشعوب.

وأكد البيانُ الختاميُّ الصادرُ عن القمة: أنَّ البرنامج المتعدِّدَ الاتجاهات للفرانكوفونية سيجعلُها قادرةً على لَعب دور رئيسيٍّ في السنتين القادمتين. وشدَّد البيان الذي صدر تحت اسم: «برنامج عمل بيروت» على: أنَّ البرنامج يَرتكزُ على أربعة محاور أساسية، تَجعلُ الفرانكوفونيةَ قادرةً على لعب دور رئيسيٍّ في إطار الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان، والعمل على تشجيع اللغة الفرنسية والتنوُّعِ الثقافيِّ واللغوي، وتوفيرِ التعليمِ، وتشجيعِ التعاون الاقتصاديِّ، والاجتماعيِّ في خدمة التنمية المستدامة والتضامن.

ودعا الدُّولَ الأعضاءَ إلى تعميق التشاور، وبحث كلِّ ما يُحقِّقُ آفاقَ التعاون الثنائيِّ بين السياسات الوطنية الإنمائية؛ بهدف ترسيخِ شراكات حقيقية..

وفي مؤتمر صحفيٍّ عُقِدَ في ختام أعمال القمة، أشاد الرئيس الفرنسي «جاك شيراك» بمستوى العلاقات التي تَربطُ بلادَهُ بكل من سورية ولبنان، ووصف هذه العلاقات: بأنَّها علاقاتُ ثقة واحترام.. وحول المسألة العراقية، قال الرئيس «شيراك»: إنَّ موقف فرنسا هو اقتراحُ ألاَّ يكون قرارٌ أحاديٌّ بخصوص طرق التفتيش. وعدمُ إعطاء الضوء الأخضر المباشرِ لأية عملية تدخُّلٍ عسكريٍّ، بل صدورُ قرارين، وهذا يعني قراراً بالنسبة لطرق التفتيش من جانب الأمم المتحدة، وإذا ما تبيَّن أنَّ السلطات العراقيةَ لا تستوفي الشروطَ التي يعتبرها المفتشون ضروريةً ومُلحّةً، عندها يقوم مجلس الأمن في جلسة يَعقدُها باستخلاص العبر من ذلك. وأضاف: إنَّ ما تعتبرُهُ فرنسا أساسياً هو عدم القيام بعمليَّة عسكرية تلقائية من دون معرفة مدى تعاون السُّلطات العراقية مع بعثات التفتيش الدولية، وأشاد «شيراك» بانعقاد القمة الفرانكوفونية في بيروت وقال: إنَّ هذا الأمرَ يدلُّ على أهمية لبنان، داعياً في الوقت نفسه إلى التضامن الدوليِّ الواسع مع لبنان لإعادة إعماره..

ثم تحدَّث رئيسُ وزراء كندا «جان كريتيان» عن أهمية الحوار الذي تَـمَّ خلال القمة ؛ التي أتاحت فرصةً للحوار بشأن كلِّ الموضوعات : الثقافية ، والاقتصادية ، والاهتمامِ برفع المستوى للشعوب الفقيرة . . .

ثـمَّ أعرب الرئيسُ اللبنانيُّ «إميل لحود» عن رضاهُ لنجاح القمَّـة ، ووَصَفَهـا بأنَّهـا قمـةٌ تاريخيةٌ ، مشيراً إلى اهتمامها بالحوار بين الثقافات والحضارات ، ونَدَّدَ بالإرهاب بكل أشكاله ، ودعا إلى مكافحته حسب قواعد الشرعية الدولية .

وبيَّن «لحود» أنَّ الموقف الفرانكوفونيَّ المعاديَ للإرهاب لا يَنفصلُ عن احترام سيادة وسلامة أراضي كلِّ الدول ، وقال : إنَّ هذا يؤكِّدُ ضرورةَ إزالـة كلِّ أشكال الاحتلال عن جنوب لبنان والجولان السوري المحتلِّ . .

كما لَفـتَ الرئيسُ السنغاليُّ «عبد الله واد» في كلمته إلى الظروف الصعبة التي تَمرُّ بها المنطقة ؛ مع استمرار الصراع العربيِّ ـ الإسرائيليِّ ، واستمرارِ التهديد بضرب العراق من قبل أمريكا التي تنفردُ بالسيطرة على العالم .

خبراءُ مستقلُّون ـ عن معهد مونتيري ـ عن الدول النووية:

إسرائيل تَمتلكُ من : 100 ـ 200 رأساً نووياً .

أمريكا تمتلك : ستةَ آلاف رأسٍ نووي استراتيجيٍّ عابرٍ للقارات ، و : 1670 ـ 3300 رأساً تكتيكياً .

بريطانيا تَمتلكُ : 185 رأساً استراتيجياً .

روسيا تَمتلكُ : خمسةَ آلافٍ وخمسمائة رأسٍ نوويٍّ استراتيجيٍّ عابرٍ للقارات ، و : 3000 ـ 4000 رأساً تكتيكياً .

الهند تَمتلكُ من : 30 ـ 100 رأس نوويٍّ .

الصين تَمتلكُ أربعمائة رأس استراتيجيٍّ وتكتيكيٍّ .

الباكستان تَمتلكُ من : 15 ـ 50 رأس نوويٍّ .

فرنسا تَمتلكُ : 384 رأساً استراتيجياً ، ومن : 60 ـ 80 رأس تكتيكيٍّ .

مع تَخلِّي أربعةِ دولٍ عن أسلحتها النووية هي : بيلاروسيا ، كازاخستان ، أوكرانيا ، جنوب أفريقية .